الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم تجارية

مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة ماستر مهني

إعداد الطالبة:
جلالي ليلى
التخصص: مالية و تجارة دولية

تحت عنوان :

العلاقـــــــــات الاقتصاديـــــــــة الدولية و دورهـــــــا في تفعيل التجـــــــارة الخـــــــارجيـــــة خلال الفترة 2018- 2002

لجنة المناقشة:

د. حسان بوبعاية	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
د. بدار عاشور	جامعة محمد بوضياف	مشرفا و مقررا
د. روازقي محمد	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

شكـــر وتقديـــر

الحمد الله وكفى والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد :

بعد شكر الله عز وجل الذي وفقني في انجاز هذا البحث ، اتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف * بدار عاشور* الذي يرجع له الفضل في انجاز هذا البحث من خلال توجيهاته ونصائحه القيمة .

واتوجه بالشكر الى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا البحث .

إهـــــداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى :

كل من شجعني وساعدني جزاهم الله كل خير .

ليلى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	**أ– ب**
فهرس الجداول	**ج**
فهرس الأشكال	**ج**
مقدمة	**أ–هـ**
الفصل الأول: ماهية التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية.	
تمهيد	**13**
المبحث الاول: التجارة الخارجية الأهمية و السياسة التجارية	**26----13**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها	**16 ----13**
المطلب الثاني : السياسة التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية	**23----17**
المطلب الثالث: أثار التجارة الخارجية على الإقتصاد	**26----24**
المبحث الثاني:ماهية العلاقات الإقتصادية الدولية	**39----27**
المطلب الأول: مفهوم العلاقات الإقتصادية الدولية	**30----27**
المطلب الثاني: عوامل نشأة و تطور العلاقات الإقتصادية الدولية	**35----30**
المطلب الثالث: مجالات و مميزات العلاقات الإقتصادية الدولية	**39----35**

خلاصة الفصل	**40----40**
الفصل الثاني: تحليل تأثير التجارة الخارجية و الإستثمار الأجنبي المباشر على العلاقات الاقتصادية الدولية	
تمهيد	**42----42**
المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي و مساهمته في التنمية الاقتصادية و توزيعه	**51----43**
المطلب الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه	**45----43**
المطلب الثاني:مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية (2002-2018)	**48----45**
أولا:مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الرأسمالي الإجمالي	**46----45**
ثانيا:مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي	**47----46**
ثالثا: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل	**48----47**
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي و الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر	**51----48**
أولا:التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشر خلال الفترة (2002-2018)	**49----48**
ثانيا:التوزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة(2002-2018)	**51----50**
المبحث الثاني : تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي	**61----52**
المطلب الاول : تحليل الصادرات والواردات السلبية والخدمات التجارية	**61----52**
اولا : تحليل الصادرات و الواردات السلبية	**53----52**
ثانيا : تحليل صادرات وواردات الخدمات التجارية	**54----53**
تطور التجارة الخارجية من خلال:	**61----55**
أ –الإستيراد	**55----55**
ب –التصدير	**59----55**

ج –الميزان التجاري	**61----60**
المطلب الثاني: العلاقة بين النمو الإقتصادي و التجارة الخارجية	**61----61**
خلاصة الفصل	**62----62**
الخاتمة العامة	**67----64**
قائمة المراجع	**70----69**
الملاحق	**73----71**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	تطور نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي ونسبة الاستثمار من التكوين الرأسمالي في الجزائر خلال الفترة 2016/2002	**46**
02-01	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2016 – 2002	**47**
03-01	مساهمه الاستثمار الاجنبي المباشر في خلق فرص العمل خلال الفترة (2002- 2017)	**47**
04-01	التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال الفتره (2002 2017)	**49**
05-01	أهم الدول المستثمرة فيها الشاريع التي تشرك أجانب:	**51**
06-01	الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة (2005-2018)	**52**
07-01	الصادرات والواردات التجارية في الفترة (2005-2018)	**53**
08-01	تطور واردات التجارة الخارجية خلال عامي (2017-2018).	**55**
09-01	تطور صادرات التجارة الخارجية خلال (2009-2018).	**56**
10-01	الممولين الرئيسيين للجزائر (الحجم بالمليون دولار)	**57**
11-01	يتمثل اهم ست (06) زبائن الجزائر	**58**
12-01	العملاء و الزبائن الرئيسيين للجزائر	**59**
13-01	تطور الميزان التجاري(2005-2018) القيمة بمليون دولار	**60**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	إيرادات وصادرات السلعية (2005-2018)	**53**
02	يمثل صادرات وواردات الخدمات التجارية (2005-2018)	**54**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية على العلاقات الاقتصادية الدولية, و هذا بعد إعطاء لمحة تعريفية للتجارة الخارجية و الإستثمار الأجنبي المباشر و كذلك تحليل واقع التجارة الخارجية خلال الفترة (2002-2018) و نسب تطورها حيث بينت الدراسة أن الإستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية من اهم الأدوات التي يمكن للعلاقات الاقتصادية الدولية أن تأثر على الاقتصاد الوطني من خلالها.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية الاستثمار الأجنبي المباشر -العلاقات الاقتصادية الدولية -* الميزان التجاري – النمو الاقتصادي

مقدمة عامة

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية ركيزة رئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية و هي الأداة و المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فهي تساهم رفع معدلاته من خلال تعدد الأنشطة الصناعية للبلد, و التي يعبر عنها بالصادرات المختلفة , و بالإضافة لسعي جل الدول لجذب و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتباره من عوامل تفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية و تعزيز النمو الاقتصادي .

و الجزائر على غرار مختلف الدول النامية لجأت لعدة سياسات لتشريع النمو الذي يشمل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و في السنوات الأخيرة شجعت على الاستثمار الأجنبي المباشر للظفر بمزاياه المختلفة

الإشكالية:

من خلال ماسبق يمكن صياغة الإشكالية كمايلي:

- ما هو دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تفعيل التجارة الخارجية للبلد خلال الفترة (2002-2018)

من خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية نوجزها فيمايلي:

1- كيف أثرت التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطنية

2- هل تؤثر التجارة الخارجية على العلاقات الإقتصادية الدولية

3- هل تؤثر التجارة الخارجية على العلاقات الاقتصادية الدولية

4- ما مدى تاثير الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

5- كيف تطور الميزان التجاري خلال هذه الفترة

الفرضيات:

1- تعتبر التجارة الخارجية أداة ومحرك للنمو الاقتصادي

2- يوجد تأثير كبير للعلاقات الاقتصادية الدولية

3- مر الميزان التجاري بعدة تطورات خلال هذه الفترة

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط الأساسية التالية

- إدراك حقيقة أن التجارة الخارجية لها دور في تحريك عملية التنمية الاقتصادية
- ابراز دور الاستثمار في التقدم والتطور
- معرفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول الى مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تهدف هذه الدراسة الى تحليل وابراز أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي
- دور الاستثمار في خلق فرص العمل و تأثيره على التنمية
- التعرف على واقع التجارة الخارجية من خلال دراسة إحصائية

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع لعدة أسباب منها:

- محاولة إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية بالنسبة للجزائر
- طبيعة الاقتصاد الجزائري كون الصادرات يمكن أن تكون محفز للتنمية

صعوبات البحث: صادفت في البحث جملة من الصعوبات:

- تعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة
- اختلاف في الإحصائيات والمعطيات

المنهج المتبع:

بالنظر الى طبيعة الموضوع وبغية الوصول الى تحقيق أهداف الدراسة

- المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي
- الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الجوانب النظرية للتجارة الخارجية, العلاقات الاقتصادية الدولية, و الاستثمار الأجنبي المباشر
- واتباع المنهج التحليلي في الفصل الثاني للوقوف على دراسة مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر ووضعية التجارة الخارجية عن طريق تحليل الجداول و احصائيات تجارية و ربطها بالأهداف الاقتصادية العامة.

الدراسات السابقة: نظرا لأهمية الموضوع فقد تم التعرض له في كثير من الدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية و الإستثمار الأجنبي و آثارهم على النمو الاقتصادي و فيما يلي عرض لبعض الدراسات و المرتبطة بموضوع بحثنا:

دراسة: "لوصيف فيصل" عنوان المذكرة "أثر سياسات التجارة على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر الفترة (1970-2012) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1 سنة 2013-2014

تناولت هذه الدراسة تشخيص أهم السياسات التجارية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 1978-2012 وتأثيرها على التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة والتركيز بالخصوص على الجوانب الاقتصادية منها وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج منها:

أن التجارة الخارجية أهمية قصوى في حياة الأمم في وقتنا الراهن أين يعتبر التكامل والترابط الدوليين للتجارة الخارجية أثر بالغ على الجوانب الاقتصادية

دراسة: "سارة مُحَّد شيكوش" ، "عنوان المذكرة " تطور التجارة الخارجية مع الإتحاد الأوربي و آثارها الاقتصادية (2006-2016)" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية و تجارة دولية, جامعة المسيلة سنة 2017-2018.

تناولت هذه الدراسة تحليل واقع التجارة الخارجية خلال الفترة (2006-2016) و معرفة أهمية التجارة الخارجية للجزائر مع دول الإتحاد الأوربي , أين أظهرت النتائج أ التجارة الخارجية لها دور كبير في النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه الواردات في توفير السلع

الرأسمالية و المواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الإستثمار وكذا دور الصادرات في توسع الأسواق و تنوعها و توفر العملة الأجنبية, كما توجد أسباب جغرافية و تاريخية تدفع بتطور التجارة الخارجية بين الجزائر و الإتحاد الأوربي.

دراسة: "رحو وحيدة", عنوان المذكرة "تقييم تجربة الجزائر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر و أثرها على التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر (2006-2016), رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر, تخصص مالية و تجارة دولية جامعة مستغانم, سنة 2017-2018.

و توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات انه بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر إلا أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة لم ترقى الى المستوى المطلوب الذي كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات للمستثمرين و ذلك لجملة من العوائق أمام عملية انسياب رؤوس الأموال أهمها ضعف فعالية النظام المالي, بفعل ثقل الإجراءات و المعاملات المصرفية.

دراسة: "أميرة بلباي", عنوان المذكرة "دراسة و تحليل التجارة الخارجية الجزائرية في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية خلال الفترة (2014-2017)", رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر, تخصص مالية و تجارة دولية جامعة المسيلة, سنة2018.

تناولت هذه الدراسة تحليل واقع التجارة الخارجية في فترة (2004-2017)

أين أظهرت النتائج أن التجارة الخارجية بمثابة محرك ومحفز للعلاقات الاقتصادية الدولية مما يجعلها عاملا أساسيا في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي و أن العلاقات الاقتصادية تتأثر بماضي و مستقبل الدول و علاقاتها.

وتنوع الصادرات ينعش و ينمي اقتصاد الدولة و يقوي علاقتها الاقتصادية و التجارية, إلا أن الجزائر تقتصر صادراتها على مادة واحدة هي المحروقات, و إن عدم تحقيق الدولة للإكتفاء الذاتي أدى الى اللجوء الى الإستيراد .

من خلال الدراسات السابقة و بمقارنتها مع موضوع البحث المراد دراسته و هو "العلاقات الاقتصادية الدولية و دورها في تفعيل التجارة الخارجية للبلد (2002-2018) تبين ان هناك إختلاف في الجانبين التاليين:

1- من حيث ربط متغيرات الإستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية مع النمو الاقتصادي و هذا لم تلمسه الدراسات السابقة.

2- اختلاف فترة الدراسة التي امتدت من 2002-2018.

هيكل دراسة:

بغية الإجابة على إشكالية البحث و انطلاقا من الفرضيات التي تم صياغتها قسم هذا البحث الى فصلين:

تناولنا في الفصل الأول الجوانب النظرية للتجارة الخارجية و العلاقات الاقتصادية الدولية, تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول تطرق الى مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها و السياسة التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية وآثار التجارة الخارجية على تنمية الاقتصاد.

و المبحث الثاني تطرق الى ماهية العلاقات الإقتصادية الدولية و أصنافها , عوامل نشأة و تطور العلاقات الاقتصادية و مجالاتها و مميزاتها و الفصل الثاني تناولنا فيه الإستثمار الأجنبي المباشر, التجارة الخارجية و مساهمتها في تنمية الاقتصاد.

تم تقسيمه الى مبحثين: في المبحث الأول تطرقنا الى الإستثمار الأجنبي المباشر, خصائصه و مساهمته في التنمية الاقتصادية, و توزيعه القطاعي و الجغرافي خلال الفترة (2002-2018), و في المبحث الثاني تم التطرق الى تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2002-2018) و علاقتها بالنمو الاقتصادي ليختم الموضوع بخاتمة تضمنت مختلف النتائج التي تم الوصول اليها و بعض المقترحات حول الموضوع.

الفصـل الأول:

ماهية التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية

المبحث الأول: التجارة الخارجية الأهمية و السياسة التجارية

بدأت دراسة موضوع العلاقات الإقتصادية الدولية في احتلال مكان متميز في الأدب الإقتصادي منذ بداية القرن السابع عشر,فقد اهتم هؤلاء الكتاب بالتجارة الخارجية للدولة و سياستها اهتماما كبيرا و من ذلك درج الكتاب الإقتصاديون التقليديون في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر و أوسطه وهم:آدم سميث ودافيد ريكاردو و جون ستيوارت ميل على افراد و أبواب خاصة في مؤلفاتهم لمعاجة موضوع الإقتصاد الدولي أو العلاقات الإقتصادية الدولية[1]

و الشيء المتفق عليه هو أن التجارة هي العمود الفقري للعلاقات الإقتصادية الدولية لما توفره من مزايا وسوف نحاول تسليط الضوء على بعض جوانبها في هذا المبحث.

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

أ- مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الإكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن ذلك لأن اتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها رغم أن ضروفها الإقتصادية و الجغرافية قد لا تمكنها من ذلك ,و مهما يكون ميل أي دولة أن تعيش هذه السياسة فإنها لا تستطيع أ تعيش في عزلة عن الدول الأخرى كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج ما تحتاجه من السلع و الخدمات و إنما يقتضي المر أن تتخصص في انتاج السلع التي ت}هلها ظروفها الطبيعية و الإقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع انتاجها داخل حدودها أ تستطيع انتاجها و لكن بتكلفة مرتفعة, ليصبح عندها الإستيراد من الخارج مفضلا[2]

هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية ,إذن فالمقصود بالتجارة الخارجية هو ((عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[3]

[1] موسى سعيد و اخرون ,التجارة الخارجية,دار الصفاء للنشر و التوزيع ,الأردن,2001 ,ص:13

[2] محمود يونس, أساسيات التجارة الدولية ,الدار الجامعية للطباعة و النشر مصر, 1993, ص:12

[3] حمدي عبد العظيم, إقتصاديات التجارة الدولية, دار النهضة للطباعة و النشر الأردن, 200, ص:13

وقد جرت العادة عند كثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها و بين التجارة الداخلية استنادا الى واحد أو من الفوارق التالية[1]:

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم
- اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية, فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط
- التجارة الخارجية تتم مع نظم إقتصادية و سياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد
- وجود عقبات و موانع و تشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية تختلف عن تشريعات التجارة الداخلية
- اختلاف طرق النقل حيث أن 90% من التجارة الخارجية يتم بواسطة النقل البحري و جزء بسيط منها يتم بواسطة النقل البري على عكس التجارة الداخلية
- اختلاف السوق و العوامل المؤثرة فيه في حال التجارة الخارجية, عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين, الاسعار, المنافسة, الأنظمة المسيرة للأسواق.
- صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية
- اختلاف طرق و أساليب التمويل

بعد أن تعرفنا على أهم الفوارق بين التجارة الخارجية و التجارة الداخلية يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:

- **المعنى الضيق:** ويشمل:

– الصادرات و الواردات المنظورة (السلع)

– الصادرات و الواردات الغيرالمنظورة (الخدمات)

[1] حمدي عبد العظيم, مرجع سابق, ص:14

المعنى الواسع: ويشمل:

- الصادرات و الواردات المنظورة
- الصادرات و الواردات الغير المنظرة
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال
- الهجرة الدولية للأفراد

و يطلق الإقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح{التجارة الخارجية} و على المعنى الواسع مصطلح{التجارة الدولية}[1]

من خلال ما سبق يمكن أن نبين مفهوم التجارة الخارجية على أنها {عمليا تبادل السلع ماديا عبد الحدود السياسية للدولة, إما داخلة اليها و تسمى ''الواردات'' أو خارجة منها و تسمى ''الصادرات'' ,كما تأخذ ايضا شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة الى رعايا دولة أخرى ,و تسمى الخدمات التي تؤدى للغير بالصادرات الغير منظورة و تسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بالواردات غير المنظورة[2]

ب– أهمية التجارة الدولية:

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية اذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح السياسية للدولة و الجوانب و المظاهر و الأشكال الساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى و يتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

01– المجال الإقتصادي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الإقتصادي الى تحقيق التالي:

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عاى حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي اكبر مما تستطيع السوق المحلية استعابه, و الاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الاجنبي.

[1] سامي عقيقي حاتم, التجارة الخارجية بين التأطير و التنظيم, الجزء الول, الدار المصرية اللبنانية مصر, 1993, ص:36

[2] مجدي محمود شهاب و اخرون, أساسيات الإقتصاد الدولي, دار الجامعة الجديدة للنشر, مصر, 1998 ص:19

- تساعد في الحصول على المزيد من السلع و الخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه[1]
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسبفي صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الإستثمار وبناء المصانع و إنشاء البنية الخاصة في الدول النامية و بالتالي النهوض بالتنمية الإقتصادية
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بامكانات الانتاجية المتاحة و قدرة الدول على التصدير و مسصتويات الدخول فيها و كذلك قدرتها على الإستيراد وانعكس ذلك كله على رصيد الدولة في المعاملات الأجنبية[2]
- نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصاديات النامية و تعزيز عملية التنمية الشاملة
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض و الطلب[3]

02-المجال الإجتماعي: تسعى التجارة الخارجية في المجال الإجتماعي الى تحقيق التالي:

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الاختيار فيما يخص الإستهلاك[4]
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الإجتماعية عن طريق التغييرات في البنية الإقتصادية
- الإرتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الكماليات و إشباع الحاجات
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت اليه العلوم و التقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا
- التأثير المتزايد للتجارة على الحياة اليومية.

03- المجال السياسي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي الى تحقيق مايلي:

- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل و أحسن ما توصلت اليه العلوم و التكنولوجيا
- إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها

[1] عبد المطلب عبد الحميد-النظرية الإقتصادية, الدار الجامعية للطباعة و النشر, مصر 2000, ص:373

[2] رشاد العطار و أخرون ,التجارة الخارجية ,دار المسيرة للنشر و التوزيع,الأردن ,2000,ص:16

[3] رعد حسن الصوت,اساسيات التجارة الدولية المعاصرة,الجزء الأول,دار الرضا للنشر و التوزيعسوريا,2000,ص:557

[4] رشاد العطار و اخرون,مرجع نفسه,ص13

- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات, فهي تحاول أن تجعل العالم قرية كونية واحدة وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة و المسالك التجارية الخارجية العابرة للحدود[1]

المطلب الثاني : السياسة التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية

يرجع تدخل الدولة في حركة تجارتها الخارجية الى زمن بعيد و هو تدخل كان و لا يزال شائعا في كل دولة من الدول بلا استثناء, و هنا لابد من فلسفة للمشروع لمثل هذا التدخل تتمثل في حماية المنتج المحلي من جهة و زيادة الإيرادات الحكومية من جهة اخرى و تخفيض العجز في ميزان المدفوعات و الإعتماد على السلع المصنعة المحلية من جهة ثالثة [2]

و يقصد بالسياسة الإقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الإقتصادي لتحقيق أهداف معينة.

- **أهداف السياسة التجارية:**

هناك أهداف متعددة للسياسة التجارية و لعل أكثر هذه الأهداف انتشارا هو تحقيق موارد للخزينة العامة, و تحقيق توازن ميزان المدفوعات, و حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية و حماية الإقتصاد القومي من خطر الإغراق, و حماية الصناعة الناشئة و اعادة الدخل القومي, و حماية الإقتصاد القومي من التقلبات الخارجية, اضافة الى أهداف إستراتيجية

و يمكن تقسيم هذه الأهداف الى ثلاث مجموعات رئيسية: إقتصادية – إجتماعية – إستراتيجية

أ – الأهداف الإقتصادية: و تتمثل فيمايلي:

1-1 تحقيق موارد للخزينة العامة: قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الانفاق العام بكل انواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية في كثير من الحالات و يعتبر الحصول على موارد عن هذا الطريق أكثر فعالية و أكثر قبولا سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود و بذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب, على أنه يجب التحرر عند تحديد طرق تحديد هذا الهدف, فلو تم تحقيقه بفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة دون تمييز, قد يؤدي هذا الى الإخلال باعتبار العدالة الإجتماعية أو باعتبار التنمية الإقتصادية أو هما معا,

[1] رعد حسن الصوت مرجع نفسه, ص58
[2] موسى سعيد مطر و اخرون, مرجع سبق ذكره, ص:61

كما أن هذا الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع و الخدمات في التجارة الدولية و بالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب عرض هذا النوع ممن السلع ضعيفة[1]

2-1 تحقيق توازن في ميزان المدفوعات: حسب نظرية ميزان المدفوعات القائلة أن القوى التلقائية قد لا تكفي في ضروف تاريخية معينة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات كما أن اللجوء الى تخفيض قيمة العملة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أمر تقف دونه محاذير كثيرة, قد تكون المرونة السعرية للصادرات و الواردات ضعيفة و قد يحدث تدهور شديد في معدل التبادل نتيجة لتخفيض قيمة العملة, قد يؤدي هذا التخفيض الى زيادة عبيء الديون الخارجية اذا كانت نسبة الديون المعلنة بعملة أجنبية نسبة عالية, و هو الوضع الغالب, و بالإضافة الى ذلك فإنه بالنسبة للدول النامية لن يجد تخفيض قيمة العملة أي نتيجة و ذلك بالنظر لتواضع المرونة الداخلية للطلب الخارجي على صادراتها, و ارتفاع المرونة الداخلية للطلب الداخلي على وارداتها, لكل هذه الأسباب قد لا تجد الكثير من الدول و على الأخص الدول النامية منها قد لا تجد مفرا من إتخاذ الإجراءات الكفيلة بأستعادة التوازن الى ميزان المدفوعات

03- حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

تستهدف السياسة الإقتصادية في ظل ظروف معينة حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية, و لذلك يعتبر هذا أيضا هدف من أهداف السياسة التجارية, و المقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع, و تبرز ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج, و مثل ذلك ما تطبقه دول غرب اوربا من اجراءات لحماية الإنتاج الزراعي فيها من منافسة الإنتاج الزراعي في الدول النامية ومن أمثلته أيضا ما تطبقه الدول المتقدمة لحماية انتاجها الصناعي في بعض المجالات, و كذلك ما تتبعه الدول النامية من اجراءات لحماية معظم فروع الإنتاج الصناعي فيها [2]

4-1 حماية الإقتصاد القومي من خطر الإغراق: هو تطبيق لنظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية و يقصد به بيع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية, على أن تعوض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية, و طالما أن

[1] مجدي محمود شهاب . مرجع سابق ذكره ص:117-118.

[2] عادل احمد حشيش, أساسيات الإقتصاد الدولي, الدار الجامعية الجديدة,مصر,2002,ص:234

الإغراق بين نوع من التمييز السعري بين السوق المحلية و السوق الخارجية فلا بد أن يكون هناك فارق كبير في المرونة السعرية لطلب على السلعة محل الإغراق في السوقين

5-1 حماية الصناعة الوليدة: تعتبر حجة حماية الصناعة الوليدة من أقوى الحجج لتتدخل الدول في طريق حرية التجارة, و المقصود بالصناعة الوليدة أو الصناعة الناشئة كما تسمى أحيانا تلك الصناعة حديثة العهد في البلد و التي يتوقع لها أن ترتقي الى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة ولذلك فلا يقصد بالصناعة الوليدة مجرد حداثة العهد فلا شك ان هناك الكثير من الصناعات الحديثة العهد والتي لا يتوقع لها اي ازدهار بل يجب ان تكون الظروف والامكانيات الاحتمالية لنضج هذه الصناعة متوفرة في البلد وعادة مايطلق على محصلة هذه الظروف المواتية تعبير الميزة النسبية فاذا كانت هناك ميزة نسبية كاملة او احتمالية في فروع الانتاجية جاز في هذه الحالة اعتبار الصناعة فيه من قبيل الصناعات الوليدة التي يجب حمايتها[1]

6-1 حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية : قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف او انكماش حاد ولا شك ان مثل هذه التقلبات أيا كانت العوامل العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها ولدلك فان حماية الاقتصاد القومي منها امر مسلم به وذلك طالما ان التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج لذا اصبح منوطا بالسياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد القومي منها

2 الأهداف الإجتماعية والإستراتيجية:

2-1 الأهداف الإجتماعية : وتتمثل هذه الأهداف هي الأتي:

- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة :كمصالح المزارعين او المتجين لسلعة معينة او العمال المشتغلين في صناعة معينة وهنا تتطاب مصالح هذه الفئات طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسية في المجتمع الى مصالح المجتمع في مجموعة
- **إعادة توزيع الدخل القومي:** قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة .وما تلجأ إليه من أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف عادة ما تستخدم اكثر من أداة من ادوات السياسة التجارية في هذا السبيل. ففرض رسوم جمركية او تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الاخرى تقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه

[1] مجدي محمود شهاب, مرجع سبق ذكره,ص:120-121

السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل ,ونادرا ما يعلن عن اعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة بالتظافر مع غيرها من السياسات الإقتصادية و بالذات مع السياسة المالية, تعتبر نت السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف[1]

2-2-الأهداف الإستراتيجية: يقصد باللأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل مايتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الإقتصادي أو الغذائي أو العسكري فقد يتطلب أمن المجتمع والأعتبارات الإستراتيجية توفيرحد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفئ مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمرتحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركيةأونظام الحصص أو يمنع الإستيراد كلي,نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة كبيرة من الأمن يمكن الإطمئنان إليها , كما قد تقتضي الإعتبارات الإستراتيجية الخاصة بالنشاط الإقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا وهذا يكون على السياسة التجارية أن تتبع من الوسائل مايكفل هذا الهدف[2]

3- أدوات السياسة التجارية :

يفترض نشاط التجارة الخارجية في كل مرحلة لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة[3]

ومع زيادة حدة التكلف الإقتصادي والحاجة إلى دفع عجلة التصنع الإقتصادية برزت إتجهات جديدة مميزة في مجال السياسات التجارية يمكن تسميتها بالإتجاهات الواقعية , وهذه الإتجاهات تتمثل في إختيار السياسة التجارية ,وفقا للظروف الإقتصادية أو للمرحلة الإقتصادية التي تمر بها الدول دون التقييد مسبقا بأي نظريات قومية او بأي فلسفات دولية , وبناءا على ماسبق وقد يكون هناك امام الدولة النامية إتجاهين للسياسة التجارية هما:

1- السياسة الحمائية ومبرراتها:

1-1- السياسة الحمائية : تتمثل السياسة الحمائية في قيام الحكومة بتقييد حركة التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات او وضع حد اقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة , مما يوفر نوعا من الحماية الأنشطة الوطنية من

[1] احمد حشيش,مجدي محمود ابوشهاب , مرجع سبق ذكره,ص 238-239

[2] مجدي محمود أبو شهاب ,مرجع صابق ص:123

[3] روجي دهيم reger dehemمدخل الى الإقتصاد,ترجمة سموحي فوق العادة, المكتبة العلمية, 1967 ص:162

منافسة المنتجات الأجنبية , ويمكن التفرقة بين أربعة أساليب للحماية والتي يمكن تتبعها الدولة ما أو مجموعة من الدول لتقييد التجارة مع دولة العالم الخارجي وهي كالأتي :

أ- **الرسوم الجمركية :** وتتمثل في أنها ضريبة تفرض على السلع التي تغير الحدود سواء كانت صادرات أو واردات , تتباين الأهمية النسبية لكل من الرسوم الجمركيةعاى الواردات و الصادرات من دولة إلى أخرى.

ب- **نظام الحصص :** ويتمثل في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح بإيستراده من سلعة ما حلال فترة زمنية معينة , وتعد الحصص قيدا كميا على أسباب السلع إلى دولة معنية خلال فترة زمنية بدلا من التأشير السعري الذي تفرضه الرسوم الجمركية.

ج- **نظام الرقابة على الصرف الأجنبي:** نظرا لأن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد و المؤسسات الإستيراد بواسطتها فإن الحكومة يمكنها تقييد الواردات اذا تمكنت من السيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية و على كل استخداماتها[1]

د- **الحظر و المنع:** المقصود بالحظر أو المنع أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على الصادرات جزئيا على بعض السلع أو على بعض البلاد, وفي جميع هذه الحالات لا يعتبر الحظر نظاما لإلغاء التبادل الدولي ولهذا فهو يعتبر حظرا على التجارة الدولية[2]

2-1 مبررات مبدأ حماية التجارة الخارجية : من أهم الدوافع وراء اتباع سياسة الحماية من قبل أحد الدول إتجاه وارداتها من العالم الخارجي مايلي:

أ- **حماية الصناعات الناشئة:** لاتستطيع الصناعات الناشئة في الدول النامية على النمو و الإزدهار في ظل المنافسات الشديدة من قبل الصناعات العريقة أو المنافسة و التي توجد في الدول المتقدمة, خاصة أن هذه الأخيرة قد أقيمت من فترة طويلة نمت خلالها و تقدمت وأصبحت عند مستوى كفاءة مرتفع

ب- **تحقيق الإستقرار الإقتصادي:** يؤدي اتباع سياسة الحرية التجارية الى تخصيص كل دولة نامية في انتاج عدد محدود من المنتجات الأولية الرئيسية, والتي تؤثر في انتاجها أو اسعارها بعض العوامل التي لا تملك الدول النامية نفسها أن تسيطر عليها

[1] السيد أحمد السريتي, التجارة الخارجية, الدار الجامعية, مصر|, 2009 ص:124-147-151-153
[2] مجدي محمود أبو شهاب, مرجع سلف ذكره ص:127

مثال ذلك التقلبات في الظروف الطبيعية أ التقلبات في الطلب العالمي لأسباب خارجية, ولذلك تفضل الدول النامية اتباع سياسة الحماية.

ج- رفع مستوى التوظف: يؤدي اتباع سياسة الحماية باساليبها المختلفة الى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في الإنتاج بعيدا على المنافسات الأجنبية مما يساعد على خلق فرص توظيف جديدة, تستوعب الأيدي العاملة العاطلة بالدول النامية, كما تحفز هذه السياسة الشركات الأجنبية على الإستثمار في الدول النامية نفسها لتستفيد من الأسواق التي تعودت البيع فيها قبل الحماية وحرمت منها بعدها, وهذا من شانه أن يزيد من مستوى التشغيل في الدول النامية.

د- مواجهة سياسة الإغراق: تتعمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية باسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها سوق دولة الأم, وذلك بفرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بفرض الربح .

هـ - تحسين معدل التبادل الدولي: من أهم دوافع الحماية هو تحسين معدلات التبادل الدولية في صالح الدولة التي تفرض الحماية, نظرا لأن فرض رسم جمركي يؤدي الى تحسين شروط التبادل الدولي لصالح الدولة التي فرضت الرسم الجمركي و من ثم تحسين مستوى رفاهيتها الإقتصادية وذلك بفرض عدم اتباع الدول الأخرى سياسة المعاملة بالمثل.

و- تحقيق إيراد عام للدولة : إن فرض الرسوم الجمركية يحقق ايرادا عاما و يزيد من الموارد المالية العامة للدولة, ويساعد على تنفيذ المشروعات و الخدمات العامة, و هذا السياسة في أعين عامة الناس تؤدي الى تحقيق إيراد على حساب المنتجين الأجانب, وهذا الإيراد سوق يستخدم لتحقيق المصلحة العامة[1]

2- سياسة الحرية التجارية و مبرراتها :

2-1- سياسة الحرية التجارية: تتمثل هذه السياسة في ازالة القيود و العقبات المفروضة على حركة السلع و الخدمات من الدولة الى أخرى و لكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني انه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة, فإن كل السلع و الخدمات التي تنتج في الدولة ما سوف تتدفق خارجها الى الدول الأخرى و إنما يتوقف ذلك على نوعية السلع هل هي تجارية أو غير تجارية [2]

[1] السيد أحمد السريتي, مرجع سابق ص:176-185-188-192
[2] نفس المرجع السابق, ص:126

2-2- مبررات حرية السياسة التجارية: يعتمد مؤيد سياسة حرية التجارة الدولية على عدة حجج أهمها:[1]

أ- إن حرية التجارة الدولية تسمح لكل دولة بأن تخفض في إنتاج السلع التي ترى فيها ميزة نسبية بسبب ضروفها الطبيعية و نتيجة وفرة عوامل الإنتاج المناسبة لإنتاج هذه السلعة, بل انتاج تلك السلع التي تتوافر فيها ميثزة تنافسية تقوم على الجودة و السعر و انخافاض التكلفة و بالتالي يتم الحصول على مزايا التخصص الدولي الذي يضمن لكل دولة الحصول على مكسب من التجارة الدولية عند تبادل السلع, لم يكن ليتحقق لو أنتجت كل دولة نفس السلعتين منها, و يتوقف حجم هذه الفوائد على مدى انتساع السوق الدولية.

ب- لا تستطيع الدول الدول التمتع بمزايا الإنتاج الا في ظل قيام تبادل دولي يمكن الدول التي تتمتبميزة نسبية في انتاج سلعة ما, أن تتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق إحتياجاتها المحلية و تقوم بمبادلة ذلك الفائض مع أخرى تحصل منها على إحتياجاتها من السلع التي تعاني في إنتاجها من قصور نسبي.

ج- تطبيق الحجم الأمثل للمشروع نتيجة لإتساع السوق, و تمكن المشروعات التي تتطلب حجما كبيرا من الوصول الى الوضع الأمثل.

د- منع الاحتكارات

هـ - إن تبني سياسة حرية التجارة الدولية يؤدي الى انتعاش التجارة الدولية نتيجة اتساع السوق أمام الصادرات و المنتجات التي تتمتع فيها كل دولةبميزة نسبية و ميزة تنافسية.

و- تشجيع التنافس الدولي, لما يحمله من تخفيض أقصى قدر من الإنتاج و بأقل تكلفة ممكنة تدفع المنتجين الى تحقيق التكلفة من أجل تخفيض أسعار منتجاتهم و تعظيم الأرباح و من ثم المزيد من الإنتاج و هكذا.

ز- يؤدي انتهاج سياسة حرية التجارة الدولية الخارجية التدخل القومي لأطراف التبادل التجاري الدولي و يعود بالرفاهية على الإقتصاد الدولي بأكمله

[1] عبد المطلب عبد الحميد, السياسات الاقتصادية(ج02), على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي) الجزء الثاني, ط1, مجموعة الدول العربية, مصر, 2003 , ص:133

ي– يؤدي اتباع سياسة حرية التجارة الدولية الى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية و زيادة مستوى التشغيل و التوظيف في أتصاد القومي لكل دولة.

ح– تخفيض معدلات البطاالة بدرجة أكبر من سياسة الحماية لأنها تساعد على الإستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المختلفة

ط– إن سياسة الحرية التجارية تؤدي الى تعظيم الصادرات في اطار اتباع استراتيجية الإشباع من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي.

المطلب الثالث

أثار التجارة الخارجية على الإقتصاد:

هناك علاقة بين التجارة الخارجية و الإقتصاد و لها آثار حاسمة عليه باعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فيه, فقد تكون محفزة كما قد تكون مدمرة و يظهر هذا بوضوح من خلال آثارها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى للإقتصاد و هي كمايلي:

1. النمو الإقتصادي:

ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بالتنمية الإقتصادية و خططها, فالتنمية الإقتصادية و ما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي تؤثر في حجم و نمط التجارة الخارجية, كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الإقتصادي باعتبار الصادرات إضافة أو حق في الإقتصاد حسب التعبير الكثيري injection [1] للمصادرات دور كبير في النوالإقتصادي ,قمت ناحية تساهم في زيادة الدخل القومي من خلال الموارد المعطلة وعلاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنلوجي فمن ناحية اخرى يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة إلى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية إقتصادية .

[1] Henri guittenet gérad Bramoulle ''economie politique patis dalloz 1984 p110

كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الإقتصادي وهي بمثابة عمليت تسرب إلا أنها تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشرعن طريق تمكين الإقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية وكذلك السلع الإستهلاكية وهذا بصدق زيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه [1].

كما أن أهم ميزة تصنيفها التجارة الخارجية لدولة ما مع العالم الخارجي هي أن القيام التجارة يسمح لها بسد العجز الذي تعاني منه محدودية مواردها , خاصته الطبيعية والبشرية وتركيز جهدها الانمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة , وهذا يتضح إن التجارة الخارجية حسب التنمية الإقتصادية خاصة في الدول النامية نظرا لاعتمادها الكبيرعلى السوق العالمي وطبيعة تركيب إقتصادها

2. الدخل القومي :

نظرا للعلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الأقتصادية , فالتجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه وتزدهلر التجارة الخارجية في نفس الوقت أما تأثير التجارة الحارجية على الدخل القومي , فيمكن أن تبينه من خلال الأجابة على السؤال التالي :

- أي تجارة تأتي للدولة بدخل إضافي, وأيها تؤدي لإنقاص الدخل الموضوع تحت تصرفها ؟

الظاهرة أن مصادرات البلاد تعود عليه بدخل إضافي فهي تعني زيادة الطلب على أنتاجه ,وبالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج حتمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالإستهلاك كلاهما يجر طلب على السلع أم الواردات فهي لاتعود على البلاد بدخل مباشر بل تنقص الدخل المعد للتصوق فيه والموجود بصورة مباشرة من خلال الإيستراد , ويدخل في البيئة المعنية للاقتصاد ومن هنا يعتبر الاستيراد كالاعقار فهو إبعاد جزء من الدخول عن التداول , وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل القومي كمايلي .

الأنتاج –الصادرات+الواردات = الاستهلاك+ الاستثمار

الدخل القومي =الانفاق المحلي او الاسنهلاك المحلي +الاستثمارالمحلي+الانفاق الحكومي+الصادرات –الواردات [2]

السؤال الذي يستوجب الاجابة عنه هوالى اي مدى يزيد من الدخل بزيادة صادراته والى اي مدى ينقص بزيادته

[1] عادل أحمد حشيش ,إسامة محمد الفولي ,أساسيات الإقتصاد الدولي الدار الجامعية الجديدة للنشر الطبعة الأولى ,مصر 1988,ص 109
[2] عادل احمد حشيش, أسامة محمد القولي, مرجع سبق ذكره, ص:108

يمكن الاجابة عنه بالتطرق الى مايسمى بمضاعفة التجارة الخارجية حيث ان كل زيادةصافية في الدخل القوميوكل نقص صافي فيه وبالتالي المضاعف هوعبارة عن عدد المرات التي يجب ان تضاعف فيها مقدار الحفنة الاصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل وكل زيادة اصلية في الدخل تؤدي في العادة الى زيادة في الاستهلاك وزيادة اخرى في الادخار وزيادة ثالثة في الاستيراد

3- **استغلال الموارد:** تمكن التجارة الخارجية من استتغلال اكفا للموارد الطبيعية والمكتسبة ,فالتصدير استراتيجيةوبدونه لاتستطيع المشروعات تحقيق وفورات الانتاج وربما تبقى بعض الموارد عاطلة ولكن من خلال التجارة الخارجية يمكن تصديرها مصنعة او على حالتها كما ان سياسة تقدير ومعرفة الواردات تهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يتخذ كذريعة للحد من التعامل مع العالم الخارجي الا ان هذا يعتير امر مستحيل وكذلك خسارة اقتصادية فادحة لانه يتجاهل المزايا الناتجة عن تقسيم العمل والتخصص الدولي

4- **توزيع الدخل** : للتجارة الخارجية اهمية تتمثل في اعادة توزيع الدخل القومي وللعمل الاجتماعي ولكنها لاتعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم ويرجع ذلكالى تباين مستوى التنمية الإقتصادية بين الدول الصناعية و الدول المتخلفة و عليه فإن المزايا النسبية للتجارة الخارجية تقود بصفة أساسية الى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية.

لا تستطيع الدول النامية أن توقف عمليات التصدير و الإستيراد نتيجة عدم حصولها على المزايا التي تخص بها الدول المتقدمة, فهي تعاني نقصا في بعض السلع الرأسمالية تحول بنها و بين استقلال مواردها و تنمية اقتصادياتها و ليس من سبيل الى ذلك الا عن طريق الإستيراد. كما أنها تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير و الإستيراد و الانتاج فتعمل على تغيير هيكلة و تركيبة لهذه الدخول و نسبتها بين المنتج و الناتج و المستهلك.....

و تعمل على تعديل هذه التركيبة من خلال التفصيل بين فائض المستهلك و فائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم و المستوردين.

المبحث الثاني : ماهية العلاقات الإقتصادية الدولية

المطلب الأول : مفهوم العلاقات الإقتصادية الدولية.

أولا: مفهوم العلاقات الإقتصادية الدولية

- **العلاقات الدولية في اللغة:**

العلاقات الدولية مصطلح مركب من لفظين (العلاقات) و (الدولية) و يتبين معناهما على النحو التالي:

- العلاقات: جمع علاقة. الفعل الماضي علق يعلق علوقا, و العلوق هو تدلي الشيء من شيء أعلى منه. نقول:(علقت الشيء اذا جعلته يتدلى من شيء أعلى منه), وكل شيء التزم شيأ فقد علق به و على ذلك فالعلاقات هي صلات تتصل الأشياء بها بعضها مع بعض.

أ- التحول من مكان الى مكان أخر نقول:(أندال القوم)اذا تحولوا من مكان الى مكان أخر, وتداول القوم الشيء اذا انتقل بين ايديهم

ب- الضعف و الإسترخاء نقول: دال الثوب اذا بلي من طول الزمن و شدة الإستعمال و دولة بفتح الدال تطلق على المعركة, أو على من تكون له الغلبة فيها, الدولة في الحرب دولة فلان أي الغلبة في الحرب له, ومنه قوله تعالى((وتلك الأيام نداولها بين الناس))أي نقلبها و نصرفها,فمرة تكون الغلبة لطائفة و مرة تكون الأخرى و الدولة بالضم تطلق على المال لقوله تعالى((ما أفاء الله على رسوله من اهل القرى فلله و للرسول و لذي القربى و اليتامى و المساكين و بن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)) حيث أمر الله تعالى بتوزيع الفيء على الأصناف المذكورين في الآيةحتى لا يكون هذا المال دائر بين أيدي الأغنياء, فقط و على ذلك فالدولة في اصطلاح اللغة هي القوة و السلطان و الغلبة, أما الدولة في الإصطلاح القانوني هي ما تكون من مجموعة متجانسة من الأفراد تمارس نشاطها على إقليم جغرافي محدد و تخضع لتنظيم معين, فهي تتكون من عناصر ثلاثة:الشعب,والإقليم, و السلطة[1]

[1] خبابة عبد الله, محاضرات في العلاقات الإقتصادية الدولية, 2019, مالية و تجارة دولية, قسم العلوم التجارية, كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير , جامعة محمد بوضياف, ص:11 .

ثانيا: العلاقات الدولية في الإصطلاح:

قلنا إن الدول المتخلفة التي تشكل مجموع الدول في العالم لا يمكنها أن تعيش في عزلة عن بعضها البعض, و أن كل دولة لابد أن تكون لها حركة فاعلة في المجتمع الدولي, وإن هذه الحركة إما أن تكون في اتجاه السلم أو تكون في اتجاه الحرب, وعليه لابد أن تكون بين الدول مجموعة من الأفعال وردود الأفعال في مجال السلم وما يمثله من الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و غيرها, و مجال الحرب و ما يمثله الجوانب التي تتعلق بإعلان الحرب و حقوق الأسرى, و حقوق المدنيين وقت الحرب و غير ذلك, ومن هنا نستطيع أن نقول أن العلاقات الدولية هي مجموعة السلوك و التصرفات المتبادلة بين الدول و غيرها من الدول و الجماعات وفقا لأحكام الشرع.

تعريفات عصرية للعلاقات الدولية:

مجموعة العلاقات الإقتصادية و السياسية و الإيديولوجية و القانونية و الدبلوماسية ما بين الدول أو منظمات الدول و ما بين الطبقات الأساسية و القوى السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الحركات الشعبية التي تؤثر و موجودة على الساحة الدولية, أي مجموعة العلاقات ما بين الشعوب بالمعنى العريض لهذه الكلمة.

يعرف **جون بوتون**العلاقات الدولية بأنها:علم يهتم بالملاحظة و التحليل و التنظيم من أجل التفسير و التنبؤ.

و يعرفها ** شارل ماكلوند** بأنها: دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الإجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات

أما **رايت كوينسي** فيقول أنها: علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في سواء علاقات رسمية أم غير رسمية.

يعرفها **مارسل ميرل** بأنها: كل التدفقات التي تعبر الحدود أ حتى تطلع نحو عبورها هي تدفقات يمكن وصفها بأنها بين المجموعات العامة و الخاصة التي تقع على جانبيالحدود, كما تشتمل على الأنشطة التقليدية (الدبلوماسية, المفاوضات, الحرب.....الخ)

وتشمل أيضا تدفقات في طبيعة أخرى(إقتصادية, سكانية, رياضية.....الخ)

و هناك من يعرفها بانها:علم يهتم بمشكلات المجتمع الدولي و السياسات الخارجية للدول, يحدد مناطق الخطر و مواضع الضعف و يشير الى الخلل لتفادي الخطر و تعويض الضعف.

و على الرغم من عدم وجود تعريف جامع و شامل للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين و المختصين فإن الإطلاع على التعريفات السابقة يوضح لنا أنها :

- ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية.

لا تشمل على الرسمية بين الدول فقط, و إنما تشمل على الغير رسمية و حينما نتحدث عن العلاقات الدولية فإننا غالبا ما نقصد بين الدول, ولكن هي إنعكاس لعدد كثير من الإتصالات بين الأفراد و نشاطات المنظمات و المؤسسات الثقافية[1]

ثالثا: أصناف العلاقات الدولية: تصنف العلاقات الإقتصادية الدولية بوجه عام الى قسمين رئيسيين:

01- **العلاقات اللإقتصادية الوطنية:** ويطلق هذا النوع من العلاقة القانونية على تلك المعاملات الإقتصادية داخل الدولة الواحدة و ذلك إما بين أشخاص طبيعية وطنية أو أشخاص إعتبارية توصف بالوطنية, و يطبق على هذا النمط من العلاقات الإقتصادية القانون الوطني الذي يدعى:

القانون التجاري code de commerce و من البديهي أن هذا القانون لا يطبق إلا على أشخاص محدودين و على علاقة قانونية معينة, يعمل القانون على تبيين هؤلاء الأشخاص الذين يوصفون بكونهم تجارا و على العلاقات التي تنشأ لدى هذه الفئة و ذلك بحسب شكلها أو مضمونا كما بين ذلك القانون الأعمال الإقتصادية و الشركات ذات الغرض التجاري, مبينا الاثار القانونية النترتبة على النشاط التجاري بوجه عام.

وهذا كله لا يندرج في موضوع دراستنا لكون أن هذا النوع من العلاقات لا يرقى الى مستوى الدولية بل هو نشاط تجاري وطني محظ.

02- **العلاقات الإقتصادية الدولية:** وهو نمط ثان من العلاقات الإقتصادية يعتبر الأكثر تطورا و أكثر تشعبا من العلاقات الإقتصادية الوطنية, فيوصف بالتطور لأنه يحمل معنى الإنفتاح العالمي على التجارة الدولية و بالتالي يدعو الى البحث عن أسواق تجارية في دول أخرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاريو هذا النمط من العلاقات يقاوم سياسة الإنغلاق الإقتصادي على الذات و يدعو و يشجع التكامل بين الدول بالإضافة الى أنه ينعش الحركة الإقتصادية الدوليةو يتجاوز حدود العلاقات الإقتصادية الوطنية الضيقة, بأن يفتح أمامها آفاقا واسعة للرواج و الكثافة مما يؤثر على الدواليب الإقتصادية و يشجع التنمية الوطنية بل و يرقى بالصناعة الوطنية و المنتجات الى مستوى رفيع لضمان المنافسة الإقتصادية العالمية.

[1] خبابة عبد الله, مرجع سابق

وإذا كانت العلاقات الإقتصادية الوطنية محكومة كلها و بدون أي استثناء بقواعد القانون التجاري فإن الأمر ليس كذلك على مستوى العلاقات الإقتصادية الدولية التي توصف بكونها علاقات متحررة و متشبعة ولا يحكمها بالضرورة نمط تقليدي واحد ولا تخضع الى ذات القواعد القانونية حتى ولو.....

تلك العلاقات أو تشابهت و تطابقت و ذلك عائد الى غياب سلطة تشريعية تسن قواعد العلاقات الإقتصادية الدولية بالرغم من أن العرف التجاري الدولي قد ساعد الى حد كبير في صياغة قواعد قانونية و أنماط العلاقات الإقتصادية الدولية إلا أن هذه القواعد لا تتمتع بصفة الإلزامية على عكس القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الإقتصادية الوطنية.

المطلب الثاني : عوامل نشأة و تطور العلاقات الإقتصادية الدولية.

إن الأسباب أدت بروز العلاقات الإقتصادية الدولية جدعديدة ومع ذلك فإنه يمكنا التركيز على أهم تلك الأسباب والتي تعتبر ركيزة أساسية في نوشود العلاقات الإقتصادية الدولية وبروزها على أرض الواقع وتمثل تلك الأسباب فيما يلي .

1- **نشوء دول ذات سيادة :** حينما نعود إلى تاريخ العلاقات الإقتصادية البشرية بوجه عام فإننا تجدها كانت محكومة بمبدأ حرية التبادل التجاري فيما بين أفراد المجتمع الواحد وذالك في شكل تقديم سلع وخدمات بشكل متعارف عليه وهو ميعرف بنظام المقايضة الإقتصادية , فبموجبه يتم التبادل التجاري بين طرفي العلاقة الإقتصادية بالسلع في مقابل بعضها فيدفع المزارع مثلا مقدارا محدادا من الحبوب نظير الحصول على عدد من رؤوس الغنم وهكذا الأمرفي باقي السلع , بل ولقد شهد هذا النظام قطاع الخدمات أيضا فتقدم الخدمة نظير السلعة المتكافئة معها أو العكس , وقد إتسع نظام المقايضة من أفراد المجتمع إلى العشائر والقبائل والأوطان المجاورة, وكل ذلك كان محكوما بقواعد عرفية تخضع لسياسة العرض و الطلب بشكل أساسي .

ولكنه مع نشوء الدول القديمة فقد سادت بينها اتفاقيات للتبادل التجاري وفق نظام أشبه ما يكون بعملية التصدير و الإستيراد المعروف حاليا, فقد نظمت تلك العلاقات اتفاقيات ثنائية تستسقي أحكامها من الأعراف الاقتصادية السائدة وقتئذ, وهو ماكان معروفا على وجه الخصوص لدى المجتمعات الإغريقية و الرومانية القديمة بل في كل المدن الساحلية القديمة, حيث ظهرت عدة محاولات لخلاف علاقات تجارية مستقرة قصد سد الحاجيات الإقتصادية عن طريق التبادل التجاري مع العالم الخارجي بطريق البرأو عبر الأساطيل الإقتصادي عن طريق التبادل التجاريمع العالم الخارجي بطريق البرأو عبر الأساطيل الاقتصادية البحرية و هو الأمر المعروف أيضا في التجارة العربية القديمة التي كانت تعتمد على القوافل الإقتصادية البرية, سواء بين الأقاليم العربية المختلفة و بينها الحضارات المجاورة لها.

و بالتأكيد فإن العلاقات الإقتصادية القديمة ورغم بساطتها و محدوديتها إلا أنها لم تتسم بالاسقرار المطلوب نظرا لإنعدام وجود نمط تعاقدي مسبق يكون ملزم لطرفي العلاقة القانونية مما جعل الأمر يقوم و يعتمد على الصدفة في التعامل و الذي لا يقيده أي إلتزام قبل وقوعه و بالتالي فهو يقوم على التعامل الحر و لكنه بمجرد وقوعه فإنه يكون ملزما للمتعاقدين.ولكنه و مع نشوء الدولة بمفهومها المعاصر وما يقع عليها من التزامات تجاه مواطنيها فقد لاحظناسعي الدول الى ضمان حاجياتها بشكل مستقر سواء في مجال المواد الأولية و حتى في قطاع الخدمات الأساسيةو هو ما أدى للأسف الى لجوء بعض الدول لاستعمار دول أخرى طمعا في خيراتها الإقتصادية كما وقع تاريخيا لكل المستعمرات البريطانية و المستعمرات الفرنسية في شتى أنحاء العالم و لعل النموذج الواضح على ذلك استعمار فرنسا للجزائر قصد نهب خيراتها و استغلال ثرواتها الطبيعية.

و مع استقلال الدول عن الهيمنة الإستعمارية لم يعد هناك بد من ايجاد فتوات مشروعة للتكامل و التبادل الإقتصادي بين الدول خاصة في ظل مبادئ استقلالية الدول و سواسيتها و تمتعها بمراكز قانونية متكافئة بغض النظر عن أهمية كل منها على صعيد التمثيل الداخلي أو الدولي, بظهور الدول الحديثة برزت عدة مبادئ ساهمت بشكل مباشر في تنمية العلاقات الإقتصادية الدولية أهمها:

أ- **مبدأ حرية الدولة في ممارسة نشاطها:** إن مقتضى هذا المبدأ يعني تمتع الدولة و كل أجهزتها و بمطلق الحرية في اتخاذ القرارات المناسبة لها في شتى مناحي حياتها السياسية و الإقتصادية, فلها مطلق الحرية في اختيار نظامها السياسي في أي شكل من الأشكال المعروفة كما أن لها حق إستحداث نظامها السياسي كما وقع فعلا في دولة ليبيا التي ابتكرت نظام الجماهيريات بواسطة ميكانيزمات سياسية تتضمنها أحكام الكتاب الأخضر للعقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية, إذ بموجبه أنشئت اللجان الشعبية و المؤتمرات الأساسية و المؤتمر الشعبي العام, و بموجب هذه الوسائل ابتكرت طريقة تسيير الدولة و ليس لأي دولة أن تعقب على هذه الحرية التي تتمتع بها جميع الدول على قدم المساوات و مهما كان حجمها و كثافة سكانها و تطور صناعتهاو أسلحتها.

كما أن للدولة الحق الكامل و الحرية التامة و المطلقة تسيير نظامها الإقتصادي بما يخدم تطلعاتها الإقتصادية حتى و لو كان ذلك النظام مبتكرا أو غير مألوف و يتتبع ذلك أن للدولة حق تحديد تعاملاتها الإقتصادية مع الأطراف الخارجية وفق ما يناسبها وذلك حماية لإقتصادها الوطني, بل و أن للدولة الحق الكامل في احتكار تجارتها الخارجية في مقابل الأطراف الإقتصادية الأجنبية كما حدث تاريخيا في جمهورية الإتحاد السوفياتي وقد حدت الجزائر حدوها باحتكار الدولة الجزائرية للتجارة الخارجية, دون معقب من غيرها من الدول, حول نمطها الإقتصادي وإيديولوجياتهاالتي ترى أنها تخدم مصالح شعبها و تنمية إقتصادها

و مما سبق نستنتج أن للدولة الحرية التامة في معاملاتها الإقتصادية في التصدير و الإستيراد و لتوسيع نطاق الإستثمار أو التضييق فيه, كما أن لها أن تحدد تدفق الأموال الأجنبية الى إقليمها بما يخدم أهدافها الإقتصادية

و لها الحق التام في إبرام المعاهدات الإقتصادية أو الإنضمام لمعاهدات إقتصادية قائمة, مما يجعلنا في النهاية نقول بأن الدولة تتمتع بمبدأ سلطان إرادتها فيما يتعلق بتعاملاتها الإقتصادية الدولية إستنادا الى مبدأ حريتها الكاملة في إدارة شؤونها و دواليب إقتصادها تحقيقا لأهدافها في التنمية و الإنتعاش الإقتصادي.

ب- **مبدأ عدم التدخل في شؤون بعضها** :إن مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون الدول الأخرى هو النتيجة الطبيعية لمبدأ سيادة الدولة و حريتها في تنظيم شؤونها دون رقابة من أي جهة كانت, وهذا الحق الذي تتمتع به كافة دول العالم يسري في مواجهة جميع اشخاص المجتمع الدولي سواء كان ذلك منصب على دولة أجنبية أو منظمات دولية أو إقليمية حتى و لو كانت الدولة عضو في تلك المنظمات فلا يجوز مثلا لمنظمة الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الإفريقية التدخل في الشؤون الخاصة لدولة عضو, وينطبق هذا الأمر على المجالات السياسية و نظام التسيير و المعاملات الإقتصادية الدولية.

فليس لدولة أو منظمة أ تشير على دولة أخرى بفتح أسواقها الداخلية أو غلقها أو التكثيف من حجم علاقاتها, مما يعد تدخلا في شؤون دولة أجنبية و هو امر محضور و مرفوض على مستوى قواعد القانون الدولي العام

ج- **مبدأ مساواة الدول:** إن مبدأ مساواة الدول ازاء بعضها يعد من أهم مبادئ القانون الدولي العام, و تظهر أهمية هذا المبدأ جليا في المركز القانوني للدولة بشكل متساو سواء في ضل العلاقات السياسية الدولية أو العلاقات الإقتصادية الدولية و هذا ما استلزم عدم التصغير و التقليل من شأن أي طرق في العلاقة الإقتصادية الدولية مما يسد الطريق أما ظهور نظام الإمتيازات لصالح طرق دون أخرى و هو ما يجعل العلاقة القانونية التعاقدية غير متكافئة, فليس للولايات المتحدة الأمريكية مثلا إذا تعاملت مع دولة صغرى أن تفرض عليها وضعا امتيازيا لا يقابه حقا مماثلا في العلاقة التنعاقدية و لذلك فإن الدول تنطلق في معاملاتها و عقودها من مبدأ المساواة في المراكز القانونية وهو أمر لا يستدعي مناقشته عند بدأ التعاقد بل إن ذلك من المسلمات التي لا تحتاج الى تأكيد أو توضيح

مع الإشارة الى أن هذه المساواة هي مساواة قانونية و ليست مساواة واقعية أو فعلية, إذ المعروف أن الدول المختلفة تتباين في مراكزها الفعلية استناد الى حجمها و كثافتها و مدى تطورها و تركيبتها السياسسية و لكنها جميعا تعد متساوية في مراكزها القانونية[1]

[1] علي حاتم قريش العلاقات الاقتصادية الدولية, دار الضياء للطباعة, بغداد , الطبعة الأولى , 2013, ص:36

د- **مبدأ حصانة الدول:** إن مبدأ حصانة الدول يقتضي عدم قبول الإدعاءات المقامة أمام الجهات القضائية الداخليةعلى دول أجنبية, و من المعلوم أن للدولة حق اللجوء الى محكمة العدل الدولية لمقاضاة غيرها من الدول ولكنه لا يجوز مقاضاة دول أجنبية أمام محاكم دول أخرى مما يصدق معه القول بأنه لا يمكن مقاضاة الدولة الأجنبية بصفتها مدعى عليها

وفي مجال العلاقات الإقتصادية الدولية فإن لهذا المبدأ انعكاسا مباشرا في المجال القضائي بحيث لا تقام الدعاوي القضائية على دولة أجنبية أما محاكم أجنبية غير دولية خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تحتكر التجارة الخارجية, مما دعى و منذ سنة 1926 و بمناسبة اثارة العديد من المنازعات على دولة الإتحاد السوفياتي عقب إحتكارها التجارة الخارجية مما أدى الى بروز عدة معايير يتم بموجبها نظرا للمنازعات بشكل إستثنائي من القواعد العامةو ذلك في المجالات التي تمارس فيها الدولة نشاطا مماثلا لنشاط الأفراد العاديين, فتعامل حينئذ معاملتهم في التقاضي

و من مجموع هذه المبادئ المتقدمة يلاحظ بأن نشوء الدول قد ساهم بشكل فعال في ترسخ قواعد التعامل التجاري الدولي بمراعاة تلك المبادئ السالفة الذكر, و التي وإن كانت تبدو و كأنها قيود على مبدأ حرية التجارة الدولية إلا أنها ساهمت بشكل فعال في ترسخ العلاقات الإقتصادية الدولية باحترام المراكز القانونية في العلاقات الإقتصادية الثنائية أو الجماعية التي قد تقوم بين هذه الأشخاص الإعتبارية

1- **نشوء المنظمات الدولية و الإقليمية:** من الأسباب الرئيسية لنشوء و ازدهار العلاقات الإقتصادية الدولية بروز المنظمات الدولية و الإقليمية مثل منظمة هيئة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي و منظمة جامعة الدول العربية على المستوى الإقليمي العربي, وقد تبدو هذه المنظمات للوهلة الأولى بأنها منظمات سياسية إلا أنه من بين أهدافها تنمية العلاقات السياسية و الإقتصادية بوجه عام بين الدول المنظمة له[1]

فمن الملاحظ مثلا بأن هيئة الأمم المتحدة تحوي في تركيبة أجهزتها هيئة العمل الدولية و هيئة التغذية و الزراعة, و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي و المؤسسة المالية الدولية و هيئة الطيران المدني, وهيئة الإستثمار الدولية و الهيئة الدولية للتجارة

[1] خبابة عبد الله, مرجع سابق

العوامل المساعدة للعلاقات الإقتصادية الدولية: إن كل مما سبق بيانه يعتبر ركائز أساسية لنشوء العلاقات الإقتصادية الدولية و الى جانبها تقوم مجموعة من العوامل المساعدة و المشجعة لإنتشار و إنتعاش العلاقات الإقتصادية الدولية, وهي في الحقيقة عوامل كثيرة و متعددة ولكننا هنا نشير فقط الى الأهم منها على التوالي

أ- **الانفتاح و التعاون الإقتصادي بين الدول:** إن العلاقات الإقتصادية الدولية لا يمكنها أن تزدهر الا إذا توافرت نية الدول في فتح حدودها البرية و البحرية و الجوية لاستقبال التجارة الدولية, فمن حيث الإنفتاح الإقتصادي الدولي و الذي يبرز من خلال إستعداد الدولة لإستقبال التجارة الدولية و فتح أسواقها أمامها و أمام رأس المال الأجنبي في شكل إستثمارات إقتصادية و تجارية أجنبية, وسبق وأن بينا بأن الدولة تتمتع ازاء ذلك بكل الحرية و الإستقلالية, فكلما توافرت لديها رغبة فتح أسواقها لتجارة غيرها من الدول أمكن تحقيق التبادل التجاري الدولي و العكس, وهذه الرغبة لا تحقق بمجرد توافر الإرادة لدى الدول المستقبلة بل لابد من إيجاد ميكانيزمات إقتصادية ووسائل قانونية تحقق هذه الغاية و من جملة ذلك إزالة العوائق الإقتصادية أمام التبادل التجاري و حماية رأس المال التجاري الدولي بنصوص قانونية لا يرقى اليها الشك لأن المتعاملين الإقتصاديين إنما ينشدون هذه المسائل الميدانية في التكامل التجاري الدولي ولا يأبهون بمجرد التصريحات السياسية لمسؤولي الدولة, فهم يدرسون الأسواق المتاحة لهم و يختارون أنسبها لإستثمار رؤوس أموالهم حسب ما توفرت الدولة من إمكانيات المحافظة على المال الأجنبي و يعتبر الإستقرار الإقتصادي و ارتفاع القدرة الشرائية و توفير الظروف الأمنية من الأسباب التي يبني عليها المتعاملين الإقتصاديين قراراتهم في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية و الإستثمار الدولي

أما من حيث التعاون الإقتصادي و عادة ما يتم لأسباب أستراتيجية سياسية أو اقتصادية فإن التبادل التجاري تحكمه الغاية التي ترمي اليها الدولة من خلال التعاون الإقتصادي مع دولة أخرى و عادة ما تراعي في ذلك المصالح المشتركة لطرفي التعاقد وليس شرطا أن تكون المصلحة موحدة و لكنها قد تتباين فقد ترمي الدولة المستقبلة الى تحقيق إنتعاش اقتصادي و خلق فرص العمل و توفير السلعة باسعار معقولة أو بديون تدفع بشكل مسير دون فائدة, ومهما تباينت أهداف الدول في التعامل التجاري الدولي الا ان التعاون في حد ذاته يعتبر سببا مهما لنوم و إزدهار العلاقات الإقتصادية الدولية.

ب- **تطور وسائل النقل:** أن المتتبع للتجارة الدوليةيلاحظ أنها تتطور بإتساع رقعتها تبعا للتطور الذي شهدته وسائل النقل, فمن المعروف أنه بظهور خطوط السكك الحديدية أمكن نقل كميات هامة من السلع و البضائع من دولة لأخرى, كما أن تطوير الأساطيل الإقتصادية البحرية ساهمت الى حد كبير في انتعاش التجارة سواء فيما بين أكثر من دولة, و من جهة أخرى فإن الأساطيل الإقتصادية الجوية أمكنها ضرب الرقم القياسي في نقل البضائع الى أبعد مراكز الإستقبال في الكرة الأرضية في زمن قياسي بحيث أصبح في الإمكان

نقل بضاعة سريعة التلف بسرعة فئقة من دولة لأخرى في سويعات قليلة و في ظروف لائقة للمحافظة عليها من التلف. و عليه فإن توفير وسائل النقل قد ساهم بشكل فعال في انتعاش التجارة الدولية بعيدا عن التلف و الضياع و المخاطر

ج- نشوء الأحلاف الإقتصادية: إن فكرة الأحلاف الإقتصادية مستقاة أساسا من الأحلاف العسكرية و هي قد لا تسمى أحلافا و لكنها تكتلاتاقتصادية تسعى الى تحقيق غايات مشتركة بشكل انفرادي أو جماعي و قد برزت هذه التكتلات في الوقت الراهن بشكل بارز لدرجة أنه لم يعد هناك مجال للدولة المنفردة في مواجهة هذه الأحلاف أو التكتلات إلا بالإنضمام اليها أو خلق تكتلات إقتصادية موازية لها.

و من المعلوم أن الإقتصاد العالمي لا تحكمه القيم الأخلاقية بل تطفى عليه الهيمنة المصلحية و أضحت هذه التكتلات الإقتصادية الكبرى تتنازع فيما بينها مناطق النفوذ و المتمثلة في الدول المنفردة و كأنها أما إستعمار اقتصادي من نوع جديد مما يحتم على الدول الإنضمام لهذه الأحلاف أو إنشاء أحلاف مماثلة و ذلك مثل تنظيم السوق الأوروبية المشتركة و التكتل الإقتصادي الأمريكي و تكتل دول شرق آسيا, و التكتلات العربية مثل السوق العربية المشتركة و إتحاد دول الخليج العربي و تكتل دول إتحاد المغرب العربي(الجزائر-تونس-ليبيا-موريتانيا-المغرب), فالصراع الإقتصادي قائم بين كل هذه التكتلات لإحتلال الساحة العالمية مما يلزم الدول في أن لا يكفي على وضع الحياد أو لا تتخذ موقفا سلبيا تجاه هذه التكتلات الإقتصادية العالمية[1]

المطلب الثالث : مجالات و مميزات العلاقات الإقتصادية الدولية

أولا: مجالات العلاقات الإقتصادية: إن مجالات العلاقات الإقتصادية الدولية جد متسعة وجد متشعبة و من خلال ذلك تبرز حركة التجارة العالمية في شتى صورها بقدر ما يلبي حاجة المتعاقدين الدوليين و مع ذلك فإن مجالات محدد تبقى ركيزة لهذه المجالات يقع في مقدمتها البيوع الدولية مع آلية حركة التصدير و الإستيراد ظهرتا لنشاط تجاري مستقل قد تقوم بها جهة مستقلة عن المتعاقدين ترمي الى تحقيق الربح الجاري و بذلك نشأت مكاتب التصدير و الإستيراد و تأسست شركات لتنفيذ هذه العملية بأسطول بحري أو بري يقوم بتنفيذ العقد بين المتعاقدين يصنف ضمن عقود تقديم الخدمات اللازمة لتحقيق غرض التجارة الدولية

1- **العقود البيوع الدولية:** هذا النوع من العقود يبرز كلما وجد في العلاقة القانونية عنصر أ<نبي من خلال أطراف العلاقة أو محلها أو بسببها و بموجبه تتحدد المراكز القانونية للمتعاقدين و يصنف العقد التجاري الدولي ضمن العقود الملزمة للجانبين حيث يقع العبئ على

[1] خبابة عبد الله, مرجع سابق

كلا طرفي العلاقة القانونية في تحقيق ما أتفق عليه في عملية البيع بحيث يسبقه عملية التفاوض على محل البيع و تحديد نوعه و كميته و دراسة سعره ثم تحديده بشكل تفاوض بين الطرفينيتوج ذلك بإقتران الإجاب و القبول بين طرفي عملية البيع التجاري الدولي ثم تحرر بنود التعاقد في عقد رضائي وفق الأشكال النموذجية المعروفة في هذا المجال, كما أن للأطراف ابتكار نموذج خاص بهما جميع الشروط القانونية الواجب توافرها في العقود إعمالا لمبدأ سلطان إرادتها التعاقدية, كما أنه يجوز أن يلجأ الى قانون محل إبرام العقدلاستقاء الشكل القانوني الذي يصب في إرادة المتعاقدين.

و محل عقد البيع الدولي لا يختلف عن محل العقد الداخل بحيث يتضمن تقديم المتفق عليه من البائع الى المشتري حسب المواصفات المتفق عليها فقد يشمل بيع الأدوية أو مواد غذائية أو كهرو منزلية أو غير ذلك من المواد المعروضة للبيع و يتم التركيز فيها باستمرار على المواصفات الطبيعية أو التقنية المتفق عليها ضمن بنود التعاقد, فإن لم يتم تحديد هذه المواصفات بدقة وقع الإعتداء بالنوع و الكمية أو العدد المتفق عليه كشراء مثلا قمحا أو قهوة أو موزا, فإن لم تحدد المواصفات الدقيقة لهذه المنتجات اكتفى بنوعها المقبول عادة في التعاقد دون إشتراط مواصفات لم ينص عليها صراحة في بنود العقد, و لذلك فإنه يجب التركيز على هذه المواصفات الدقيقة و التقنية ضمن هذا النوع من العقود, و إلا فإنه يعقد بالمواصفات العامة و العادية وفقا للعرف التجاري السائد.

2- **عقود الإستيراد و التصدير:** لا يمن أن تتحقق التجارة الدولية دون تصدير أو استيراد, فتحقيق التصدير كلما خرج موضوع التعاقد من نظام قانوني ليدخل في نظام قانوني آخر و عادة ما يكون معيار ذلك هو خرق حدود الدولة التي دخلت اليها تلك البضاعة, ولهذا فإن عملية تحرير السلطة تحكمها ضوابط قانونية كما أن إستقبال تلك السلطة في الطرف الأخر تحكما ضوابط أخرى. وهذه العملية لا تحكمها و لا تنظمها نصوص التعاقد بين المصدر و المستورد و لكن تحكمها القوانين السارية و القواعد التنظيمية, بمعنى أن عملية التصدير و الإستيراد تحكمها قوانين الدولة المصدرة بشأن التصدير, و قوانين الدولة المستوردة بشأن الإستيراد, فقد تفرض هذه القوانين منعا أو حظرا أو قيودا على عملية التصدير و الإستيراد حماية لبعض المقاصد الاقتصادية فمثلا: أنه لا يسمح في الجزائر بغستيراد مواد تنتجها مصانع وطنية, كما لا يجوز تصدير بعض المنتجات الحيوية مثل(الأنعام الماشية)الى الخارج حماية للإقتصاد الوطني, في هاتين الحالتين

و عليه فإن المتعاقدين فغن المتعاقدين في مجال العلاقات أقتصادية الدولية يستوجب عليهم مراعات هذا القواعد التنظيمية و دراستها قبل تحرير عقد التجارة الدولية و هذا ما يعتبر من البديهيات التي تندرج ضمن مفهوم العقد التجاري الدولي.

وعادة ما تنص مفهوم عملية التصدير و الإستيراد الى إنتقال سلعة أو بضاعة من دولة لأخرى بشكل إنسيابي بمعنى أن القانون لا يمانع في حركة التصدير و الإستيراد و آنذاك فإنه تظهر عملية الإستيراد و التصدير في أحد المظهرين:

أ– أن المصدر هو يضمن تقديم السلعة الى حدود دولة عند نقطة التصدير و يقع على المستورد نقل السلعة منها الى محل الإستيراد بحيث يضمن كل منهما السلعة في حدود مسؤوليته, فيضمنها المصدر الى نقطة التصدير التي يتم فيها التسليم و يقع الضمان بعد ذلك على المستورد فيما يطرأ على السلعة من عيوب.

ب– و قد يلجا الأطراف المتعاقدة الى طرف ثالث توكل له عملية التصدير و الإستيراد تحت مسؤوليتها القانونية فيما ينجم عن نقل البضاعة من المصدر الى المستورد, وهذا النمط كثير و شائع بحيث توكل العملية الى جهة متخصصة في نقل ذلك النوع من البضاعة و خاصة تلك التي تحتاج الى مواصفات خاصة و ضروف ملائمة لنقلها من جهة الى جهة أخرى كنقل الخضروات و الفواكه و الحيوانات و اللحوم و المواد الكيمياوية و غيرها, و من ثم فإنه يبرز على عملية التصدير و الإستيراد وسطاء تجاريين يعتبرون منفذين للعقد التجاري الدولي و يقع عليهم الضمان القانوني فيما يكلف من البضاعة المسلمة لهم قصد نقلها من مكان لأخر.

ثانيا: مميزات العلاقة الإقتصادية: في مقابل النوع الداخلي و الوطني للعلاقة الإقتصادية فإن العلاقة الإقتصادية الدوليةلا تحكمها نفس الآليات القانونية التي تحكم العلاقة الاقتصادية الوطنية فليس بالضرورة أن تحكم بالقانون التجاري الوطني و من باب أولى فإن نظر المنازعات الناشئة عنها لا تقع بشكل آلي ضمن إختصاص القضاء الوطني و حدد ذلك أن هذا النوع من العلاقات القانونية يحوي عنصرا أجنبيا يبرز من خلال إحدى المستويات الثلاث الآتية:

- على مستوى أطراف العلاقة القانونية: فكلما تباينت جنسية الأطراف خرجنا من دائرة المنظومة التشريعية الوطنية, و يتحقق هذا الأمر سواء في علاقة الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين كما لو تعاقد جزائري مع فرنسي, أو تعاقدت شركة جزائرية مع شركة فرنسية أو تعاقدت الدولة الجزائرية مع الدولة الفرنسية, فبظهور العنصر الأجنبي على مستوى طرفي العلاقة القانونية وليس بالضرورة تكافؤ الأطراف الأجنبية من حيث عددها بل يكفي أن يكون أحدها في حالة التعدد لا ينتمي الى نفس المنظومة القانونية كما لوتعاقد عشر جزائريين مع شخص أجنبي فهذا يخرج العلاقة من إطار الوطنية الى إطار الدولية.

ويكون الإحتكام في تحديد جنسية الأشخاص الى قانون الجنسية code de la nationalité و قد حدد قانون الجنسية الجزائري الأشخاص الذين يعتبرون جزائريين أصلا في المواد 06-07 كما بين الأشخاص المكتسبين للجنسية الجزائرية في المواد 09-10 من ذات القانون و في هذا الصدد فقد يحمل شخصا ما جنسيات بما يعرف قانونا بحالة تعدد الجنسية, فيثار السؤال عن كيفية تحديد جنسيته و

الحقيقة أن هذه الحالة قد عالجا القانون المدني الجزائري في المادة 22 منه, بإعتبار أن الشخص يعتبر جزائريا إذا كان يحمل الجنسية الجزائرية من بين تلك الجنسيات المتعددة مهما كانت درجة و رتبة الجنسية الجزائرية, أي كونها أصلية أو مكتسبة و كونها الجنسية الأولى أو الوسطى أو الأخيرة فالعبرة بكونه يحمل الجنسية الجزائرية من بين الجنسيات العديدة التي يحملها, أما إذا لم تكن الجنسية جزائرية من بين تلك الجنسيات فإننا نراعي الجنسية الحقيقية لذلك الشخص من بين الجنسيات العديدة التي يحملها, وهي عادة ما تتحدد بحسب الإرتباط الفعلي لذلك الشخص بإحدى الدول التي يحمل جنسيتها.

و في مقابل حالة تعدد الجنسية فقد يصادف و لو ان ذلك نادر التعامل مع شخص لا يحمل أي جنسية أي منعدم الجنسية يعتبر شخصا أجنبيا ولكنه لا يخرج العلاقة القانونية الى دائرة العلاقة الدولية نظرا لعدم إنتمائه الى أي دولة.[1]

وخلاصة ما تقدم أن العلاقة الإقتصادية الدولية تتحقق من خلال وجود عنصر أجنبي على مستوى العلاقة الإقتصادية, حيث يضفي ذلك طبيعة متميزة على العلاقة القانونية فينقلها من حيز العلاقة الوطنية الى حيز العلاقة الإقتصادية الدولية.

-على مستوى سبب العلاقة القانونية: قد لا يبرز العنصر الأجنبي على مستوى أطراف العلاقة القانونية ولكنه يبرز على مستوى سببها و يتحقق ذلك كلما نشأ سبب العلاقة القانونية في ظل نظام تشريعي متباين أي أن العلاقة القانونية نشأت في ظل نظام تشريعي لتنفذ في ضوء تشريع آخر كما لو تعاقد تاجران في تونس لتنفيذ عقدهما في الجزائر, فإن سبب العلاقة قد نشأ نتيجة عنصر الأجنبية من هذا الجانب مما يخرجه من إطار العلاقة الإقتصادية الوطنية الى مصاف العلاقة الإقتصادية الدولية, فكلما نشأ السبب في الخارج الا و تقل العلاقة القانونية من دائرة العلاقة الوطنية الصرفة الى نطاق الدولية

-على مستوى محل العلاقة القانونية: و محل العلاقة يتحدد بموضوعها أو الغاية منها و مكان تواجد المتعاقد عليه, فبتواجده داخل أي دولة أجنبية فإن ذلك يخرج العلاقة الى دائرة الدولية كما لو تعاقد جزائريان على سلعة تجارية موجودة خارج حدود الدولة الجزائرية فإن هذا يضفي صفة الدولية على هذه العلاقة القانونية .

و لا يشترط توافر هذه العناصر مجتمعةلغعتبار العلاقة الإقتصادية دولية لكن يكفي توافر أحدها فقط, حتى تصبح العلاقة الإقتصادية دولية في معزل عن ولاية كل من التشريع و القضاء الوطنيين وبالتالي فهي تخضع لنضام تشريعي و قضائي متميز عن العلاقة الإقتصادية الوطنية.

[1] خبابة عبد الله, مرجع سابق

من كل ماسبق نخلص الى أن العلاقة الدولية هي صورة متميزة عن العلاقة الإقتصادية الوطنية و مرد التمييز أن هذا النوع من العلاقات يتميز بخصاص و ميزات لا تتوافر في العلاقة الإقتصادية الوطنية, ومن ثم فإن النظام القانوني الذي ينظم كلتا العلاقتين ليس واحدا كما أن المنازعات المثارة بشأنهما لا يخضع بالضرورة الى نفس الميكانيزمات القانونية كله مما يجعل العلاقة الإقتصادية الدولية أكثر تحررا من قيود المنظومة التشريعية الوطنية و يرقى بها الى مصاف العلاقات الدولية من حيث إنشائها الآثار المترتبة عليها ووسائل حل التنازع, فيما تنشأ عنها منازعات و خلافات بين أطرافها.

خلاصة الفصل الأول:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع إقتصادي من المجتمعات سواءا كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا, فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض و من خلال العلاقات الإقتصادية الدولية و دورها في فتح الأسواق تساعد على تبادل السلع و الخدمات التي تحتاجها كل دولة , و يبرز تأثير التجارة الخارجية على علاقات الدول فيما بينها من خلال النمو المتسارع للعديد من اقتصاديات العالم.

الفصـل الثاني:

تحليل تأثير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر على العلاقات الاقتصادية الدولية

تمهيد:

ترجع أهيه الإستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحالي الى المكانة التي أصبح يحتلها على مستوى المبادلات الدولية, و أصبحت التجارة الخارجية المقياس الحقيقي للحكم على الإنتاج و المستوى الإقتصادي للدول , وعن طريق دراسة التجارة الخارجية لدولة ما يتضح مدى الإستقلالية أو التبعية الاقتصادية لغيرها من الدول و تحقيق النمو الاقتصادي و الرفاهية الاجتماعية .

و في هذا الفصل سنتطرق الى تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي و التجارة الخارجية على العلاقات الاقتصادية الدولية (2002-2018)

وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي ومساهمته في التنمية الاقتصادية وتوزيعه (2002-2018)

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي (2002-2018)

المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي و مساهمته في التنمية الإقتصادية و توزيعه

أخذ الإستثمار الأجنبي المباشر إهتمام العديد من الإقتصاديين و زاد الإهتمام به كثيرا في الآونة الأخيرة حيث اختلف تعريفه من إقتصادي لأخر و فيمايلي سنتطرق الى تعريف الإستثمار الأجنبي و خصائصه:

المطلب الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي و خصائصه

- تعريف الإستثمار الأجنبي:

أولا: الإستثمار:

لغة: كلمة مشتقة من الثمر و يطلق الثمر على عدة معادن كحمل الشجر أي ما تنتجه الشجر

أنواع المال و البحث عن النماء و الزيادة[1]

إصطلاحا: أما في الإصطلاح الإقتصادي توجد عدة تعاريف نذكر منها:

1- الإستثمار هو تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية[2]

2- الاستثمار هو كل تضحية بالموارد حاليا, بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها افجمالي أكبر من الإتفاق الدولي[3]

3- الإستثمار يعني التضحية بقيم مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل , حيث تعتبر فرص عدم التأكد أساس التفرقة بين الإستثمار و الإدخار إذ أن الإدخار عائد مؤكد[4]

4- وهناك من يعرف الاستثمار بانه نشاط اقتصادي يتخلي عن جزء من الاستهلاك ليوم ويتطلع لزيادة الصعوبات في المستقبل، وهو يتضمن راس مالي مادي ملموس واستثمارات غير ملموسة.

5- الاستثمار هو كل ما ينفق من اجل الحصول على مردود أكبر في المستقبل.

تعريف الإستثمار الأجنبي حسب كل من:

تعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية للإستثمار المباشر: OCDE

[1] قطب مصطفى سانو,"الاستثمار احكامه, و ضوابط في الفقه الإسلامي", دار النفائس للنشر و التوزيع , الاردن 2000, ص50
[2] محمد بشير علية, "القاموس افقتصادي", بيروت , المؤسسة العربية للدراسات و النشر , الأردن, بدون سنة نشره , ص32
[3] سعيد توفيق عبيد , الاستثمار في الأوراق المالية, مكتبة عين الشمس , الأردن 2003, ص23-24
[4] هشام عبد الله, "الاقتصاد", ط(2), أهلية للنشر و التوزيع, عمان, الأردن2006, ص772.

التعريف الأول: هو تحرير حركات رؤوس الأموال الدوليةو يمكن لهذا التحرير أن يكون مجال عمليات معينة[1]

التعريف الثاني: هو إستثمار من أجل تحقيق أهداف إحصائية لأن عملية قياس حركة الإستثمارات المباشرة لا يمكن أن يكون إنطلاقا من توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدولة الأصلية للاستثمار و الدولة المضيفة له[2]

تعريف صندوق النقد الدولي: FMI

الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الإستثمارات الدولية التي تعكس المصالح الدائمة التي تتحقق بوجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر و مؤسسة الإستثمار , بالإضافة الى تمتع المستثمر بدرجة عالية من النفوذ في افدارة و تسيير المؤسسة بعد إمتلاكه ما يعادل أو يفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة[3]

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: CNUCED

الاستثمار الأجنبي هو ذلك النوع من افستثمارات التي تعكس المصلحة الدائمة و القدرة على التأثير الإداري بين الشركة المستثمرة و شركة الأخرى متواجدة في الدولة المضيفة للإستثمار, و تاخذ الملكية حصة من رأس مال شركة الإستثمار تعادل أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية[4]

تعريف منظمة التجارة الخارجية: OMC

عرفته بأنه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما(البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في البلدان الأخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها[5].

ثانيا : خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر:

- الإستثمار المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسه روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج[6]
- امتلاك المستثمر الأجنبي 10% فاكثر من الأسهم العادية فله حق التصويت داخل المؤسسة[1]

---

[1] http//:www.ocde.org

[2] http//:www.ctubndda.jeerav. com

[3] International Moneta ava funt IMF Balance of payments Manual fif th Edition (Washington:IMF-1993). PP86-87

[4] The official website of the united Nations com ference on trade and dere opmentunc Tad. (www.unctad.ovg/temblates/bage.asp? Int/tem ID :314688 LONG : 1) bege con sut le 07/02/2013

[5] بلال بوجمعة(2007) تحليل واقع الاستثمارات الاجنبية وافاقها في ضل اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر . تلمسان ص 19

[6] دلال طريشين "الاستثمار الاجنبي المباشر "مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة العربي بن لمعيدي ام البواقي، 2013 ص: 11 ،12

- امكانيه ضمان الرقابة في اتخاذ القرارات وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر بمثابه راس مال المستثمر في اصول الحقيقيه في الخارج
- يكون الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الإقتصاديه بما فيها التجارة والخدمات
- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أهم وسيلة لخلق مناصب العمل والعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والعمالات تتسم بالتعقيد، حيث تتوقف قدرة الإستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل على مضمون هذا الإستثمار ففي حالة إحداث وحدات إنتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل أكبر من حاله اقتناء أو الإندماج في مؤسسة قائمة إلا أن الشيء المؤكد بالنسبة للعمل هو أن الإستثمار الأجنبي المباشر له أثر على إعاده التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجه وليس الحجم الإجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما.
- الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته إستثمار منتج فهو بالضرورة الإستغلال الأمثل لما يستعمله من موارده حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على إستثمار أمواله وخيراته في الدول المستقبلة إلا بعد دراسات معمقه عن الجدول الاقتصاديه وكافه البدائل المتاحه
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونيه بم لا يرتب ايه التزامات بالدفع على عاتق الدوله كما يتميز عن كل القروض التجاريه والمساعدات الائتمانيه الرسميه التي اصبحت شديده الشروط غير ان تحويل الارباح المترتبه عليه ترتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحوله عن طريق الاستثمار بينما لا يوجد اي ارتباط بين خدمه الديون ومدى نجاح المشروعات المرتبطه بها
- يقوم الاستثمار الاجنبي المباشر بدعم المبادلات الدوليه وزياده نسبه الصادرات عندما يتم في صناعات يتمتع فيها البلد المضيئ بميزها نسبيه مقارنه بالبلد المنشا
- يعمل على ضمان الرقابه والسلطه في اتخاذ القرارات وكذلك تسير الاداره والمشاركه في وضع الاستراتيجيات المستقبليه للمؤسسه

المطلب الثاني: مساهمه الاستثمار الاجنبي المباشر في التنميه الاقتصاديه (2002 -2018)

يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تحسين التنميه الاقتصاديه من خلال عده مؤشرات على مستوى الاقتصاد القومي

الفرع الاول: مساهمه الاستثمار الاجنبي المباشر في التكوين الراسمالي الاجمالي :يعتبر التكوين الراسمالي الاجمالي كمؤشر لقياس درجه الاستحواذ على الاصول الثابته اول قائمه من جانب الحكومات ومختلف القطاعات الناشطه في الاقتصاد وقد سجل هذا

[1] حمزة بن حافظ "دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر ، دراسة حالة الجزائر 1998 – 2008 "مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة قسنطينة .

المؤشر تحسن خلال الفتره الفين 2016 حيث سجل اعلى مستوى له سنه 2009بنسبه قدرت به 41 بالمئه اما بالنسبه لمساهمه الاستثمار الاجنبي المباشر في التكوين الراسمالي عرفت ايضا تحسنا مقارنه بالسنوات السابقه وهذا بفضل ارتفاع تدفقات الاستثمارات الاجنبيه المباشره يتضح من خلال الجدول تطور نسبه مساهمه الاستثمارات الاجنبيه المباشره في التكوين الراسمالي الاجمالي غير ان هذه المساهمه تبقى محدوده ولم تتجاوز 42 بالمئه طيله الفتره 2002 و 2016 وهذا يدل على ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يعتمد عليه بشكل كبير في تمويل التنميه المحليه بحكم انه يرتكز على قطاع المحروقات الا انه يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الانتاجي ودعم الاستثمار المحلي

جدول رقم(01-01) يمثل تطور نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي ونسبة الاستثمار من التكوين الرأسمالي في الجزائر خلال الفترة 2016/2002

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي التكوين الرأسمالي%	31	30	33	32	30	34	37	47	41	38	37	35	40	41	42
نسبة الإستثمار الأجنبي من التكوين الرأسمالي الإجمالي%	7.636	3.876	4.303	5.007	6.791	5.161	5.351	5.819	3.985	4.291	2.477	2.100	3.303	3.985	4.392

المصدر: البنك الدولي, مؤشرات التنمية العالمية, متاح على الموقع التالي:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDL.toll.KD.ZG

الفرع الثاني :مساهمه الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي

يشير تقريرا مؤسسه العربية لضمان واتمام الصادرات الى انه بالرغم من التطور في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في السنوات الأخيرة انا ان حصه هذه الاستثمارات من الناتج الاجمالي تبقى منخفضه حيث سجلت اعلى مستوى لها سنه 2009 بالنسبة قدرت ب واحد فاصل 9938 بالمئة ويرجع ذلك الى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة الى 2746 فاصل اربعه مليون دولار والى الفرس الاستثمارية الكبيرة التي اتاحتها الجزائر في اطار المخططات التنموية الملاحظ بعد ذلك انخفاض خلال الفترة 2010 2013 ويعود

ذلك الى تراجع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خاصه في قطاع الطاقة والمناجم لا سيما بين سنتين 2011 و 2012 نتيجة الاحداث السياسية الصعبة التي عرفتها بعض الدول العربية مما زاد من قلق المستثمرين الاجانب حيث تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ليصل الى صفر فاصل 0.5030 بالمئة في سنه 2016

وفيما يلي جدول وضع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016

جدول رقم(02–01) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي%	1.6763	09401	1.0336	1.1095	1.6105	1.2894	1.5346	1.9938	1.4223	1.3000	0.7241	0.8050	0.2031	0.1110	05030

المصدر: المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات ، احصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر

نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة متاح على الموقع : http://www.iaigc.net

الفرع الثالث: مساهمه الاستثمار الاجنبي المباشر في خلق فرص العمل

جدول رقم 01–03 يوضح مساهمه الاستثمار الاجنبي المباشر في خلق فرص العمل خلال الفترة (2002–2017)

نوع الإستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الإستثمار المحلي	6233	%98.58	11 780 833	%82.38	1098 011	%89.15
الإستثمار الأجنبي	901	%1.42	2 519 831	%17.62	133 583	%10.85
المجموع	63235	%100	14 300 664	%100	1231 594	%100

بعد إدراك الجزائر بأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في خلف مناصب شغل بادرت الى تقديم حوافز وامتيازات خاصه للإستثمارات التي تقوم بتوظيف جزء كبير من اليد العاملة وبالرغم من كل الجهود التي قامت بها ولا تزال فرص الشغل المستحدثة متواضعة مقارنه بتلك التي توفرها الاستثمارات المحليه وبحجم الامكانيات المتاحه

المصدر الوكالة الوطنيه لتطوير الاستثمار www.andi.dz

من خلال احصائيات الوكاله الوطنيه لتطوير الاستثمار نلاحظ ان نسبه مساهمه الاستثمارات الاجنبيه في توفير مناصب الشغل سجلت 10.85% من اجمالي مساهمه الاستثمار في توفير الشغل خلال الفتره الممتده من 2002 الى 2017 والملاحق ان النسبه منخفضه جدا ونسبه مساهمه الاستثمارات المحليه في توفير مناصب سجلت 89.15 %والملاحظ ان الاستثمارات المحليه تؤدي الى زياده العماله من ما يؤدي بدوره الى تطور معدلات النمو

المطلب الثالث : التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر

تكمن أهمية التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في معرفة اهم الدول المستثمرة و مجالات تمركز هذه الاستثمارات

أولا : التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفتره (2002– 2017)

تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من بين المؤسسات المسؤولن عن رصد حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة المسجلة لديها و توجهها القطاعي ، وفي المقابل فإن البنك الجزائري يهتم فقط بتسجيل حجم الاستثمارات الواردة دون تفصيل في توجيهها القطاعي ، ولذاك سوف تعتمد فيما يلي احصائيات الوكالة من حيث عدد المشاريع الاجنبية وتوزيعها .

جدول رقم 01-04 التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال الفتره (2002 2017)

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	%2012	260750	%1.82	55240	%4.49
البناء	11031	%17.44	1331679	%9.31	242428	%19.68
الصناعة	12696	%20.08	8373763	%58.56	538558	%43.73
الصحة	1093	%1.73	221383	%1.55	25968	%2.11
النقل	29267	%46.28	1164966	%8.15	158780	%12.89
السياحة	1266	%2.00	1228830	%8.59	77158	%6.26
الخدمات	6531	%10.33	1272057	%8.90	125014	%10.15
التجارة	2	%0.00	10914	%0.08	4100	%0.33
الاتصالات	5	%0.01	436322	%3.05	4348	%0.35
المجموع	63235	%100	14300664	%100	1231594	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

WWW.ANDI.dz

بتحليل معطيات الجدول اعلاه نجد ان الاستثمارات الاجنبيه المباشره قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من القطاعات الاقتصاد الوطني حيث احتل قطاع الصناعه الصداره بنسبه 58.56 بالمئه من اجمالي قيمه المشاريع المقامه وذلك بسبب ارتفاع المردوديه لهذا القطاع لدى الشركات الاجنبيه على المدى القصير ولم تحضر باقي القطاعات في نصيب مقدر رغم اهميتها مثل قطاع الصحه والزراعه التي هي من القطاعات التي لا تحقق الربح الا على المدى الطويل وهو الامر الذي يتجنبه المستثمرين الاجانب لذلك نجد ان قطاع الزراعه لا يمثل سوى 1.82% من اجمالي الاستثمارات المحققه

ثانيا: التوزيع الجغرافي للتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفتره (2002 2018)

من خلال قراءه بيانات الجدول رقم 1 مقطع 5 يلاحظ ان استثمارات اوروبا من اهم مصادر الاستثمار فيها بقيمة 1148208 مليون دينار جزائري باجمالي مشاريع تقدر ب 472 مشروع خلال سنوات الاخيره وتاتي الدول العربيه في المرتبه الثانيه بحجم استثمار يقدر ب 1057257 دينار جزائري باجمالي مشاريع تقدر ب 262مشروع وتاتي دول الاتحاد الاوروبي كثالف مصدر للاستثمارات الاجنبيه المباشره في الجزائر ب 332 مشروع خلال نفس الفتره باستثمارات بحجم 499 666 دينار جزائري وتليها اسيا في المصدر الرابع باجمالي مشاريع قدر بي 114 مشروع واستثمارات بحجم 732 169 دينار جزائري وبعدها امريكا قدر عدد المشاريع ب 18 مشروع بحجم استثمارات قدرت ب 813 68 دينار جزائري وتلها افريقيا بست مشاريع وحجم استثمارات 686 39 دينار جزائري ومتعدد الجنسيات ب 28مشروع و استثمارات بحجم 160 33 دينار جزائري استراليا بحجم استثمارات 2974مليون دينار جزائري ومشروع واحد من خلال ما سبق يستخلص ان حجم الاستثمارات الاجنبيه المباشره المحققه في الجزائر يعود معظمه في الاصل الى الدول المتقدمه والمتبقي منه الى الدول العربيه خاصه لكن المهم هو ان تكون حصه الجزائر من الاستثمار الاجنبي المباشر تاتي من اقوى الدول في العالم الامر الذي يضمن استمرارها وقيمتها بالنسبه للاقتصاد الجزائري

جدول رقم (01 – 05) يوضح أهم الدول المستثمرة فيها الشاريع التي تشرك أجانب:

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	472	1 148 208	78 415
فيما بينها الإتحاد الأوربي	332	666 499	44 646
آسيا	114	169 732	11 761
أمريكا	18	68 813	3737
الدول العربية	262	39 686	34 462
افريقيا	6	39 686	609
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	28	33 160	4335
المجموع	901	2 519 831	133 583

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

WWW.ANDI.DZ

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو الإقتصادي

من خلال هذا المبحث سنحاول تحليل تطور التجارة الخارجية من خلال تحليل الصادرات والواردات السلعية ,صادرات وواردات الخدمات التجارية خلال الفترة (2005-2018)

المطلب الأول: تحليل الصادرات والواردات السلعية والخدمات التجارية فترة (2005-2018)

أولا: تحليل الصادرات والواردات السلعيه خلال الفترة (2005-2018)

جدول رقم(06-01) يوضح الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة (2005-2018)

متوسط التغير السنوي 2005-2018	التدفقات التجارية ($)														
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
2.5	41.163	35.191	30.026	34.668	60.061	64.974	71.866	73.489	57.053	45.174	79.298	60.163	54.613	46.002	الصادرات السلعية
7.4	46.197	46.059	47.089	51.702	58.580	55.028	50.378	47.247	40.473	39.294	39.479	27.631	21.456	20.357	الواردات السلعية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات, نشرة فصلية العدد واحد, السنه 2020

بتحليل معطيات الجدول أعلاه تجد أن الصادرات السلعية منخفضة خلال السنوات 2005 و 2006 , 2007 و الملاحظه ارتفاعها في سنه 2008 بقيمه 79.298 و بدأت في التذبذب في السنوات الأخيرة حتى سنة 2018

وأيضا يتضح من الجدول ان الواردات السلعية أخذت أعلى نسبة في سنة 2014 بقيمه 58.580 وانخفضت بعدها لـ 46.197 في سنه 2018 وتشير معطيات الجدول أن متوسط التغير السنوي للصادرات السلعية والواردات السلعيه خلال الفتره (2005-2018) الى 2.5 و 7.5 على التوالي

الشكل رقم 01: إيرادات وصادرات السلعية (**2005–2018**)

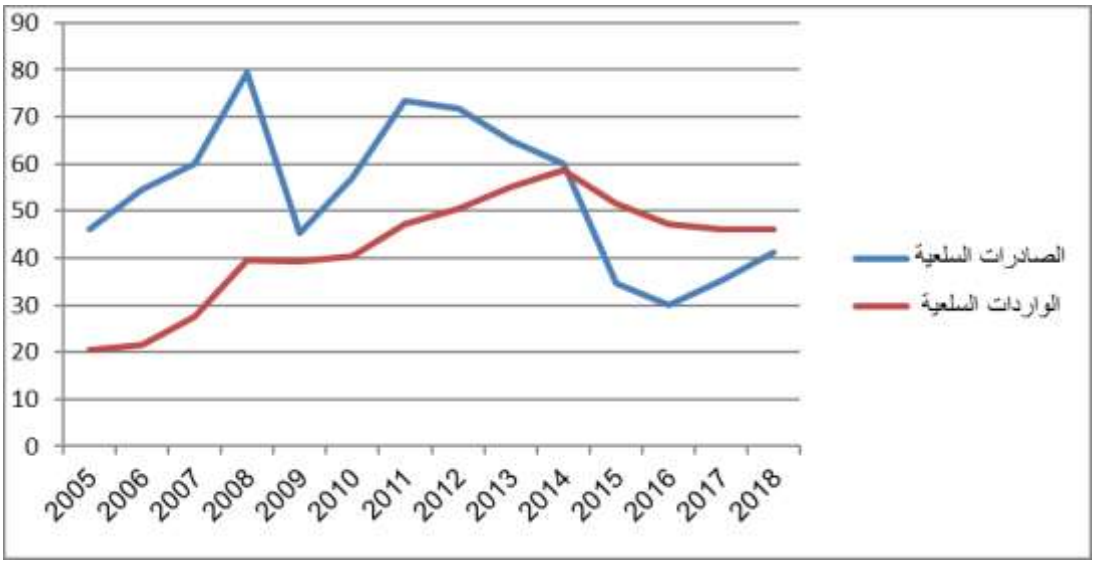

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه رقم (01 – 06)

ثانيا: تحليل الصادرات وواردات الخدمات التجارية:

جدول رقم(07–01) يوضح الصادرات والواردات التجارية في الفترة (**2005–2018**)

متوسط التغير السنوي 2018-2005	التدفقات التجارية ($)														
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
2.3	3.131	3.002	3.430	3.456	3.553	3.773	3.479	3.608	3.489	2.935	3.482	2.839	2.564	2.507	صادرات الخدمات التجارية
8.0	10.915	11.317	10.879	11.029	11.807	10.795	10.873	12.586	11.848	11.634	11.088	6.796	4.837	4.823	واردات الخدمات التجارية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات, نشرة فصلية العدد واحد, السنة 2020

يتضح من خلال الجدول تطور صادرات الخدمات التجارية حيث كانت في 2005 تقدر بـ:2.507 ثم بدات في الإرتفاع و أخذت أعلى قيمة في سنة 2013 بـ: 3.773 ثن إنخفضت و قدرت بـ: 3.131 لسنة 2018

و كانت واردات الخدمات التجارية منخفضة بـ: 4.823 و بعدها في سنة 2005 ثم إرتفاع في سنة 2011 بقيمة 12.586 و بعدها بدأت بالإنخفاض حيث كان متوسط التغير السنوي خلال الفترة 2005-2018 لكل من صادرات وواردات الخدمات التجارية يقدر بـ: 20.3 و 8 على التوالي .

الشكل رقم 02: يمثل صادرات وواردات الخدمات التجارية (**2005-2018**)

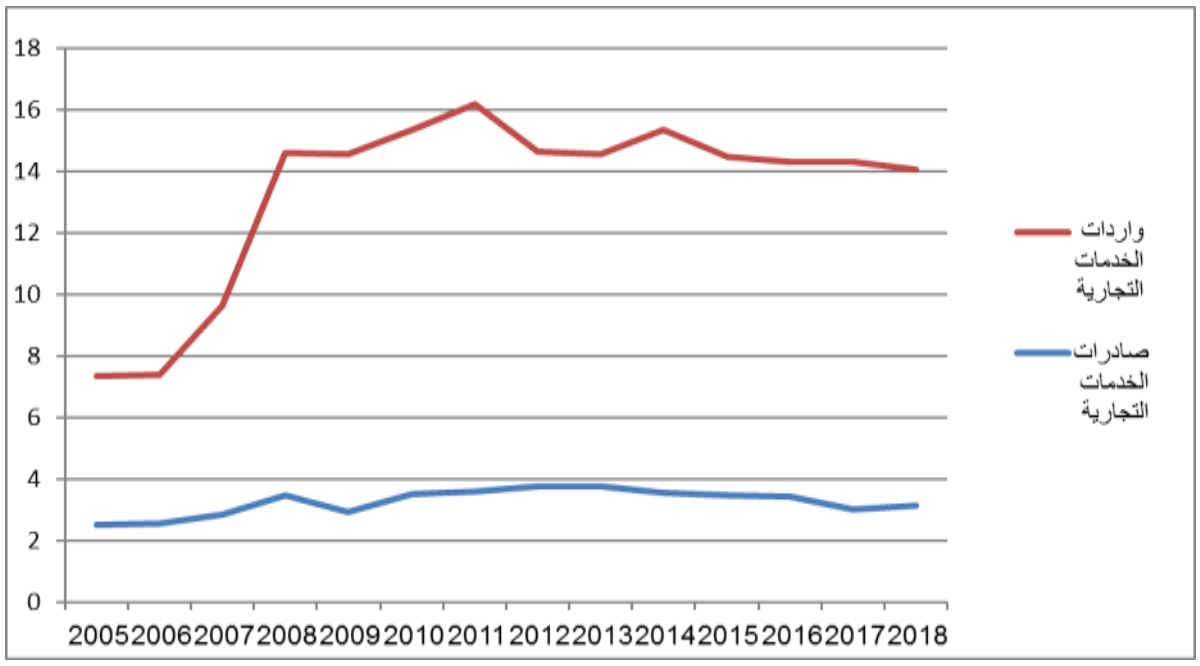

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه رقم (01 – 07)

- **تطور التجارة الخارجية من خلال:**

أ- **الأستيراد:** عرفت الواردات الجزائرية إرتفاعا طفيفا بنسبة 0.30% خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث ارتفعت من 46.06 مليار دولار أمريكي الى 49.19 مليار دولار أمريكي, يظهر توزيعها حسب مجموعة المنتجات لسنة 2018 و المبين في الجدول أسفله إرتفاعا لمجموعات "السلع الإستهلاكية الغذائية و غير الغذائية" بحصص تصل نسبتها على التوالي 1.60% و 14.63% و كذا انخفاضا فيما يخص "السلع الموجهة لأداة الإنتاج بنسبة 4.36% و "سلع المعدات" بنسبة 4.18%

جدول رقم (08-01): يوضح تطور واردات التجارة الخارجية خلال عامي (2017-2018).

مجموعة المنتجات	عام 2017		عام 2018		
	القيم	الهيكل %	القيم	الهيكل %	
السلع الغذائية	8438	%18.32	8573	%18.56	%1.60
السلع الموجهة للإنتاج	14504	%31.49	13870	%30.03	% -4.18
سلع المعدات	14606	%31.71	13996	%30.30	% -4.18
سلع الإستهلاك غير الغذائية	8511	%18.48	9756	%21.12	%14.63
مجموع الواردات	46059	%100	46197	%100	%0.30

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير استثمار، المركز الوطني لمعلومة إحصائيات الجمارك. www.andi.dz

ب- **التصدير:** تمثل المحروقات أساس صادراتنا الى الخارج خلال سنة 2018 بحصة 93.13% من القيمة الإجمالية للصادرات، بزيادة قدرها 15.26% مقارنة بنسبة 2017

أما بالنسبة للصادرات "خارج المحروقات" , لا تزال هامشية , و التي تقدر نسبتها بـ: 6.87% من القيمة الإجمالية للصادرات أي ما يعادل 2.83 مليار دولار , فقد سجلت زيادة قدرها 46.13% مقارنة بنسبة 2017

جدول رقم (01-09): يمثل تطور صادرات التجارة الخارجية خلال (2009-2018).

السنوات / السلع	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	التطور%
السلع الغذائية	113	315	355	315	407	373	235	377	349	373	%6.88
الطاقة و مواد التشحيم	44178	55577	71477	69804	67960	60304	37699	78771	33761	38338	%15.26
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	84	73	92	%26.03
نصف المواد المصنعة	692	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1410	2242	%59.01
سلع المعدات الزراعية	/	1	/	1	/	2	1	/	0.29	0.3	/
سلع المعدات الصناعية	42	30	35	32	28	16	19	54	78	90	%15.38
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	4	30	15	/	17	11	11	14	70	33	%65.008
اجمالي الصادرات	45.194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	30026	35191	41168	%16.58

المصدر: المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير افستثمار , المركز الوطني لمعلومة إحصائيات الجمارك . www.andi.dz

مجموعة المواد التي يتم تصديرها للخارج المحروقات تشمل أساسا:

- المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصة 5.45% من الحجم الإجمالي للصادرات , أي ما يعادل 2.24 مليار دولار أمريكي.
- المواد الغذائية بحصة 0.91% أي بقيمة 373 مليار دولار أمريكي
- المواد الخام و السلع الإستهلاكية غير الغذائية بحصص تقدر على التوالي بـ:0.22% و 0.08%

- **الشركاء الرئيسيين للجزائر:**

أما بالنسبة للتوزيع حسب المناطق الإقتصادية في عام 2018 و الجداول المرفقة تبين بوضوح أن معظم تجارتنا الخارجية مازال الإستقطاب على شركائنا

التقليديين

أ- الممولين الرئيسيين:

جدول رقم (01-10): يمثل الممولين الرئيسيين للجزائر (الحجم بالمليون دولار)

بلد الإستيراد	الحجم	الهيكل %	التطور %
إيطاليا	6177	%14.58	%8.69
اسبانيا	5002	%17.15	%71.73
فرنسا	4631	%11.25	%4.37
الولايات المتحدة الأمريكية	3857	%9.37	%11.00
بريطانيا العظمى	2771	%6.73	%72.33
تركيا	2318	%5.63	%25.98
هولندا	2250	%5.47	%18.00
البرازيل	2248	%5.46	%5.49
الهند	1622	%3.34	%85.8
الصين	1311	%3.18	%89.18
جمهورية كوريا	1254	%3.07	%41.55
بلجيكا	1225	%2.93	%32.86
البرتغال	1111	%2.70	%16.09
تونس	952	%2.31	%26.26
المغرب	653	%1.59	%45.76
المجموع الفرعي	37342	%90.71	/
المجموع	41168	%100	

المصدر: المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار , المركز الوطني لمعلومة إحصائيات الجمارك . www.andi.dz

بالنسبة لسنة 2018 يتمثل اهم ست (06) زبائن الجزائر هي ايطاليا (6.13 مليار دولار امريكي) ، اسبانيا (5مليار دولار امريكي) فرنسا (3.85 مليار دولار امريكي) وتركيا (231 مليار دولار امريكي) بريطانيا (2.7) مليار دولار امريكي

جدول رقم (01–11): يتمثل اهم ست (06) زبائن الجزائر

البلد	القيمة بالمليار دولار امريكي
ايطاليا	6.13 مليار دولار امريكي
اسبانيا	5
فرنسا	4.63
الولاية المتحة الامريكية	3.85
بريطانيا	2.77
تركيا	2.31

المصدر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، المركز الوطني لمعلومة إحصائيات الجمارك .www.andi.dz

ب– العملاء والزبائن الرئيسيين :

بالنسبة لموردين الرئيسيين، تحل الصين المرتبة الاولي بـ 16.99 % تليها فرنسا و ايطاليا بحصص تصل نسبتها على التوالي 10.35 % و 7.91 % من اجمالي الواردات الجزائرية خلال سنة 2018.

جدول رقم (12–01) يمثل العملاء و الزبائن الرئيسيين للجزائر.

بلد الاستيراد	الحجم	الهيكل %	التطور %
الصين	7850	% 16.99	-5.77
فرنسا	4781	% 10.35	-11.08
إيطاليا	3653	% 7.91	-2.87
إسبانيا	3535	% 7.65	-12.69
ألمانيا	3179	% 6.88	-1.64
تركيا	2310	% 5	-14.87
الأرجنتين	1892	% 4.10	-24.39
الولايات المتحدة الأمريكية	1628	% 3.52	-10.55
الهند	1299	% 2.81	-31.88
جمهورية كوريا	1208	% 2.61	-28.61
البرازيل	1202	% 2.60	-12.65
الاتحاد الروسي	911	% 1.97	-25.45
المملكة العربية السعودية	698	% 1.51	-31.45
بولندا	667	% 1.44	-45.63
بلجيكا	617	% 1.34	-2.83
المجموع الفرعي	3543	% 76.69	/
المجموع	46197	% 100	

المصدر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، المركز الوطني لمعلومة إحصائيات الجمارك .www.andi.dz

د- الميزان التجاري في فترة(2005-2018):

جدول رقم (13-01) يمثل تطور الميزان التجاري(2005-2018) القيمة بمليون دولار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الصادرات	**45036**	**54613**	**60163**	**79298**	**45194**	**57053**	**73489**	**71866**	**65917**	**62886**	**37787**	**30026**	**35191**	**41168**
مجموع الواردات	**23068**	**21456**	**27631**	**39479**	**39294**	**40473**	**47247**	**50376**	**54852**	**58580**	**51501**	**47089**	**46059**	**46197**
الميزان التجاري	**25644**	**3315**	**32532**	**39819**	**5900**	**16581**	**26242**	**21490**	**11065**	**4306**	**13714**	**17063**	**10868**	**5029**
نسبة التغطية	**226**	**255**	**218**	**201**	**115**	**141**	**156**	**143**	**120**	**107**	**73**	**64**	**76**	**89**

المصدر من اعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الملحق رقم (01) و الملحق رقم (02)

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2005-2018) ليسجل أعلى مستوى له سنة 2008 حيث بلغ 39819 دولار امريكي و سجل أدنى مستوى في السنوات الأخيرة.

و الملاحظ أن أعلى نسبة تغطية كانت في سنة 2005 المقدرة بـ: 255 و أق نسبة 64 سنة 2016

و سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال سنة 2018

- حجما إجماليا للواردات قدر بـ:46.19 مليار دولار أمريكي أي زيادة طفيفة تقدر بـ:30% مقارنة بنتائج سنة 2017.
- حجما إجماليا للصادرات يقدر بـ: 41.17 مليار دولار أمريكي , أي بزيادة تقدر بـ: 16.98% مقارنة بنتائج سنة 2017.

تترجم هذه الأرقام عجزا في الميزان التجاري خلال سنة 2018 بقيمة 5.03 مليار دولار أمريكي, كما تظهر هذه النتائج سنة 2017 حيث بلغت النسبة 76% المستوردة في تشجيع الطلب المحلي ومن ثم الإنتقال الى مرحلة الإنتاج المحلي لهذه المنتجات

- تعتبر التجارة سلاحا فعالا ضد الإحتكار لأنها تعتبر مشجعا للمنتجين المحليين قصد تطوير إنتاجهم و مواجهة المنافسة الأجنبية, و هو ما يساهم في إبقاء الأسعار و تكاليف السلع الوسيطة و نصف المصنعة المستعملة في إنتاج المحلي منخفضة نوعا ما.

المطلب الثاني: العلاقة بين النمو الإقتصادي والتجارة الخارجية:

إن امكانية التجارة كانت ولا تزال احدى أهم الوسائل التي حسنت طرق الإنتاج مما أدى الى تحقيق أرباح أكبر تأتي بالأساس من أهم التغيرات والتحسينات في الهيكل الإنتاجي ككل والذي فرضه المحيط التنافسي الذي خلقته التجاره والذي يتاثر بدوره بشروطها مثل الحواجز الجمركيه وتكاليف النقل ومختلف التكاليف التجاريه الاخرى .

***التجاره والنمو:** يمكن ان نعدد اهم المساهمات التي يمكن ان تقدمها التجاره لتحقيق النمو الاقتصادي في ما يلي :

- التجارة تؤدي الى الاستغلال الكامل للموارد المحليه غير المستقله فعن طريق التجاره يمكن للدوله ان تنتقل من نقطه الانتاج الضعيف وعدم الاستقلال الكامل لمواردها بسبب نقص الطلب داخل الاقليميه الى نقطه الانتاج والاستغلال الاكبر لمواردها بفضل طلب الخارجي على منتجاتها
- من خلال توسيع الحجم السوق فان ذلك سيساعد في تعزيز التخصص وهو ما يتعزز من عام لاخر خاصه في ميدان الصناعات الخفيفه والدقيقه في الاقتصاديات الناشئه كاتايوان، هونغ كونغ، وسنغافوره
- التجاره الدوليه تحفز وتسهل تدفق الاستثمارات الاجنبيه من الدول المتقدمه الى الاقتصاديات الناشئه والصغيره والتي تكون مرفوقه بطرق التسيير المتقدمه والمهارات والتي تساهم في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي والبشري
- التجاره الدوليه هي وسيله لانتقال الافكار والتكنولوجيات الجديده والطرق التسهيليه المتقدمه
- في كثير من الدول الناشئه كالبرازيل والهند مثلا فقط ساهمت المنتجات الصناعيه المستورده في تشجيع الطلب المحلي ومن سمى الانتقال الى مرحله الانتاج المحلي لهذه المنتجات
- تعتبر التجاره سلاحا فعالا ضد الاحتكار لانها تعتبر مشجعا للمنتجين المحليين قصد تطوير انتاجهم ومواجهه المنافسه الاجنبيه ، وهو ما يساهم في ابقاء الاسعار وتكاليف السلع الوسيطه ونصف المصنع المستعمله في الانتاج المحلي منخفضه نوعا ما

خلاصه الفصل الثاني : من خلال التحليل للاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفتره 2002 2018 يتبين انه يساهم في تحسين التنميه الاقتصاديه من خلال عده مؤشرات على مستوى الاقتصاد القومي للدور الذي يلعبه في زياده معدلات التشغيل وحاجه الدول له لتحسين النمو الاقتصادي .وتم تحليل تطور التجاره الخارجيه خلال الفتره (2002 _ 2018)، وبعد تحليل الصادرات والواردات السلعيه والصادرات ووالدات الخدمات التجاريه يتبين ان صادرات ووالدات السلعيه منخفضه خلال سنوات 2005 الى 2007 .وارتفعت في سنه 2008 وكذلك صادرات وواردات الخدمات التجاريه بدات بالارتفاع في سنه 2013 .

ومن خلال تحليل للميزان التجاري خلال الفطره 2005 الى 2018 يتبين لنا ان الميزان التجاري كان في حاله فائض خلال السنوات 2005 الى ان بدا بالانخفاض خلال السنوات 2011 الى 2014 وسجل عجزا في فتره 2015 الى 2018 وكانت قيمه الميزان التجاري في سنه 2018 بـ(5.029 مليار دولار امريكي (واهم الصادرات خلال هذه الفتره هي المحروقات خلال سنه 2018 وصادرات خارج المحروقات تشمل المنتجات النصف مصنعه والمواد الغذائيه والسلع المعدات الصناعيه، المواد الخام والسلع الاستهلاكيه غير الغذائيه ومن اهم مناطق التبادل للوالدات هي الاتحاد الاوروبي .التجاره الخارجيه بعمليتيها الاستيراد والتصدير تحظى باهميه كبيره في عمليه التنميه الاقتصاديه

الخاتمة

الخاتمة:

إن موضوع التجارة الخارجية يكتسب مكانة هامة للدور الذي تلعبه في النمو الاقتصادي و الأثر البالغ على الجوانب الاقتصادية للدول, إلا انها أصبحت المحرك الأساسي في كل مجالات الحياة في العالم وازدادت التجارة التجارة الخارجية أهمية نظرا لتوفر فوائض في دول ونقصها في دول أخري وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولي .

كما أن العلاقات الاقتصادية التي تمثل نسيجا مترابط بين مختلف الدول في العالم ، فهي توضح فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول ومنهم مشاكل الاقتصاد العالمي فأي دولة في العالم لا تستطيع أن تحيا اقتصاديا بمعزل عن باقي الدول وأن تحقق لنفسها الاكتفاء الذاتي فهناك تاثير متبادل بين العلاقات الاقتصادية الدولية والتجارة الخارجية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة نسبيا وقد شهد تطورا ملحوضا خلال السنوات الأخيرة ، ساهمت فيه موجة عاتية من العولمة والتقدم التكنولوجي ، فاصبح التوم احد اهم ركائز التنمية في العالم ، وازداد التنافس بين الدول لجذب الاستثمار الأجنبي لاهميته ومزاياه التي يقدمها من خدمات للتنمية الاقتصادية وتحقيق أعبائها و المساهمة في توظيف العمالة الوطنية وتقليل من معدلات البطالة والمساهمة في نقل التقنيات الحديثة وهذا مايثبت صحة الفرضية الثانية .

شهد المزان التجاري خلال فترة الدراسة تذبذبا وهذا راجع لعدة أسباب من جهة الصادرات والواردات ، حيث سجل اعلى مستوي لسنة 2008 سجل ادني مستوي في السنوات اتلاخيرة وسجل عجزا حلال سنة 2018 ، وهذا راجع لتقليص الواردات بسبب منع الشبه كلي من طرف الحكومة وبهذا فإن الميزان التجاري يتاثر ويتطور بمختلف التطورات الحاصلة في التجارة الدولية وهذا ما يثبت صحة الفريضة الرابعة .

النتائج:

من خلال معالجتنا للموضوع تم الوصول الى جملة من النتائج التي يمكن تلحيصها فيما يلي:

1. أن التجارة الخارجية أداة ومحرك أساسي للنمو الاقتصادي.
2. أن التجارة الحارجية أهمية لانها تساهم في تقدم للدول نظرا لما توفره من عملة صعبة وتلعب دورا حيويا في الاقتصاد الوطني.
3. أن العلاقات الاقتصادية الدولية تنعش الحركة الاقتصادية الدولية.
4. أن العلاقات الاقتصادية الدولية توضح فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول و منهم مشاكل الاقتصاد العالمي .
5. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من اهم دعائم التنمية الاقتصادية في الدول النامية غذ يساهم في زيادة فرص العمل وتدريب العمالة واكتسابها مهارات وكفاءات لاستيعاب تقنيات وفنون الاتنتاج .
6. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من اهم محددات النمو الاقتصادي ، حيث يلعب دورا بارزا في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي وزيادة معدلات التشغيل .
7. أن تحسن الميزان التجاري مرتبط أساسا بتحسن أسعار البترول البالمر الذي يؤكد ذالك هو تسجيل الميزان التجاري الجزائري عجزا في السنوات الأخيرة وذلك بسبب تراجع أسعار البترول ويعكس هذا الارتباط هشاشة الميزان التجاري الجزائري.

التوصيات:

استنادا الى النتائج المتوصل اليها نقترح مجموعة من التوصيات كما يلي:

1. العمل على تنمية انتاج السلع التي يمكن للجزائر ان تحقق التخصص فيها خاصة التي تحتاج مواد اولية تتوفر عليها الجزائر.
2. العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
3. السعي لتأهيل المؤسسات الجزائرية من اجل القدرة على المنافسة.
4. إعادة هيكلة مختلف القطاعات وفتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية.
5. الاستفادة من تجارب الدول في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

افاق البحث:

من خلال دراستنا للموضوع يمكن ان نقترح المواضيع التالية والتي يمكن أن تكون آفاق لبحوث مستقبلية

1. الاستثمارات المحلية والاجنبية وتأثيرها على العلاقات الاقتصادية الدولية.
2. التكتلات الاقتصادية الاقليمية ودورها في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وفي الاخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ودراسته والله المستعان على ذلك وهو يهدي سواء السبيل.

المراجع والملاحق

قائمة المراجع

الكتب :

1. موسى سعيد مطر و اخرون ,التجارة الخارجية,دار الصفاء للنشر و التوزيع ,الأردن,2001
2. محمود يونس, أساسيات التجارة الدولية ,الدار الجامعية للطباعة و النشر مصر, 1993
3. حمدي عبد العظيم, إقتصاديات التجارة الدولية, دار النهضة للطباعة و النشر الأردن, 200
4. سامي عقيقي حاتم, التجارة الخارجية بين التأطير و التنظيم, الجزء الأول, الدار المصرية اللبنانية مصر
5. مجدي محمود شهاب و اخرون, أساسيات الإقتصاد الدولي, دار الجامعة الجديدة للنشر, مصر, 1998
6. عبد المطلب عبد الحميد–النظرية الإقتصادية, الدار الجامعية للطباعة و النشر, مصر 2000
7. رشاد العطار و أخرون ,التجارة الخارجية ,دار المسيرة للنشر و التوزيع,الأردن ,2000
8. رعد حسن الصوت,اساسيات التجارة الدولية المعاصرة, الجزء الأول , دار الرضا للنشر والتوزيعسوريا,2000
9. روجي دهيم reger dehem مدخل الى الاقتصاد , ترجمة سموحي فوق العادة, المكتبة العلمية, 1967
10. السيد أحمد السريتي, التجارة الخارجية, الدار الجامعية, مصر, 2009
11. عبد المطلب عبد الحميد, السياسات الاقتصادية (ج02) , على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي) الجزء الثاني, ط1, مجموعة الدول العربية, مصر, 2003
12. Henri guittenet gérad Bramoulle "economie politique patis dalloz 1984
13. عادل أحمد حشيش ,إسامة مُحَّد الفولي ,أساسيات الإقتصاد الدولي الدار الجامعية الجديدة للنشر الطبعة الأولى ,مصر 1988
14. خبابة عبد الله, محاضرات في العلاقات الإقتصادية الدولية, 2019, مالية و تجارة دولية, قسم العلوم التجارية, كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير , جامعة مُحَّد بوضياف.
15. علي حاتم قريش العلاقات الاقتصادية الدولية, دار الضياء للطباعة, بغداد , الطبعة الأولى , 2013
16. قطب مصطفى سانو,"الاستثمار احكامه, و ضوابط في الفقه الإسلامي", دار النفائس للنشر و التوزيع , الاردن 2000
17. مُحَّد بشير علية, "القاموس الاقتصادي", بيروت , المؤسسة العربية للدراسات و النشر , الأردن, بدون سنة نشره

18. سعيد توفيق عبيد , الاستثمار في الأوراق المالية, مكتبة عين الشمس , الأردن 2003

19. هشام عبد الله, "الاقتصاد", ط(2), أهلية للنشر و التوزيع, عمان, الأردن2006

20. http//:www.ctubndda.jeerav. com

21. International Moneta ava funt IMF Balance of payments Manual fif th Edition (Washington:IMF-1993).

22. The official website of the united Nations com ference on trade and dere opmentunc Tad. (www.unctad.ovg/temblates/bage.asp? Int/tem ID :314688 LONG: 1) bege con sut le 07/02/2013

المذكرات:

1. بلال بوجمعة (2007) تحليل واقع الاستثمارات الاجنبية وافاقها في ضل اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر . تلمسان

2. دلال طريشين "الاستثمار الاجنبي المباشر "مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة العربي بن لمعيدي ام البواقي، 2013.

3. حمزة بن حافظ "دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر ، دراسة حالة الجزائر 1998 – 2008 "مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة قسنطينة .

قائمة الملاحق:

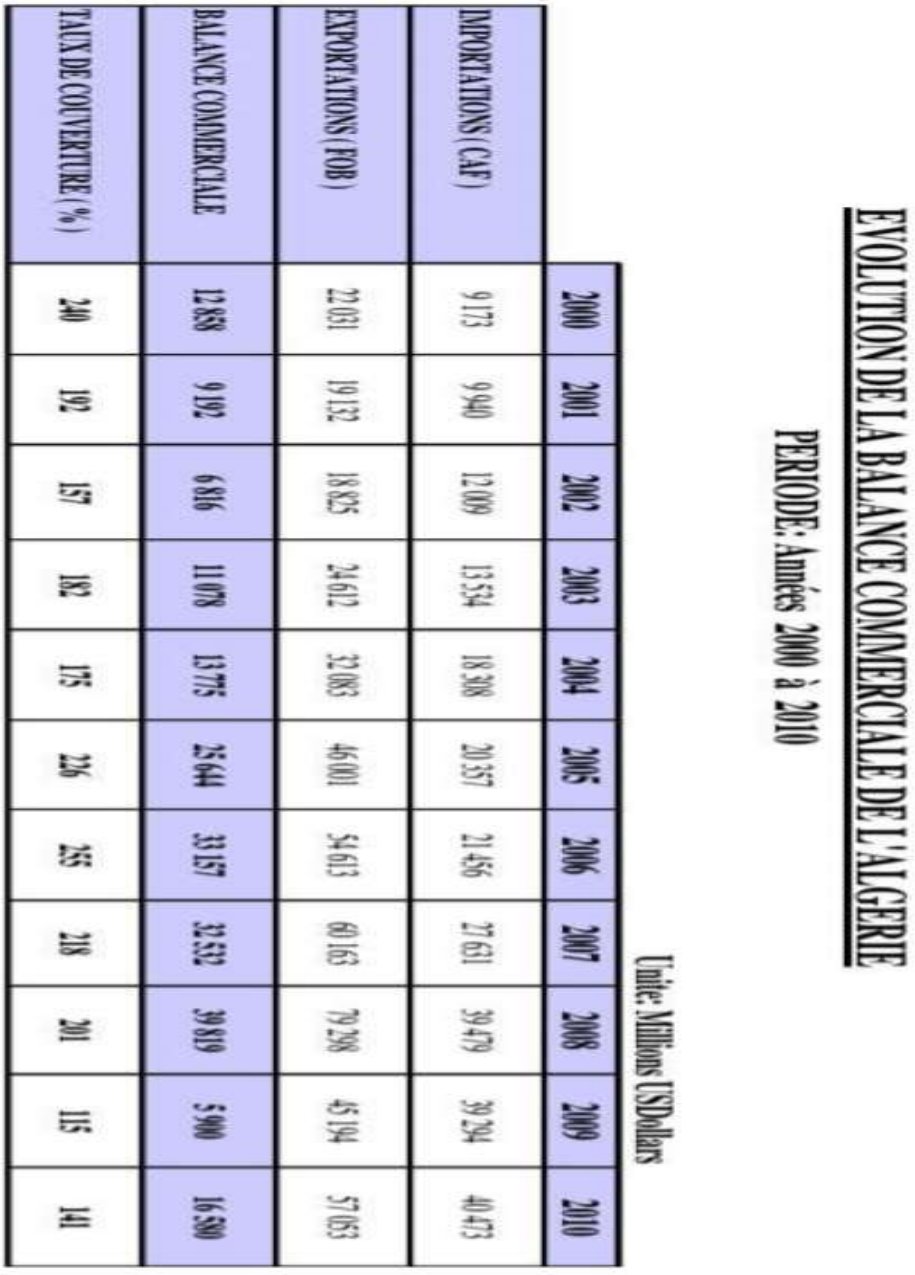

EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DE L'ALGERIE

PERIODE: Années 2000 à 2010

Unité: Millions USDollars

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
IMPORTATIONS (CAF)	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473
EXPORTATIONS (FOB)	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053
BALANCE COMMERCIALE	12 858	9 192	6 816	11 078	13 775	25 644	33 157	32 532	39 819	5 900	16 580
TAUX DE COUVERTURE (%)	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115	141

الحجم بالمليون دولار

بلد الاستيراد	الحجم	الهيكل %	التطور (%)
إيطاليا	6 127	14,88%	8,69
إسبانيا	5 002	12,15%	21,73
فرنسا	4 631	11,25%	4,37
الولايات المتحدة الامريكية	3 857	9,37%	11,06
بريطانيا العظمى	2 771	6,73%	72,33
تركيا	2 318	5,63%	25,98
هولندا	2 250	5,47%	18,05
البرازيل	2 248	5,46%	5,49
الهند	1 622	3,94%	85,8
الصين	1 311	3,18%	89,18
جمهورية كوريا	1 264	3,07%	41,55
بلجيكا	1 225	2,98%	32,86
البرتغال	1 111	2,70%	16,09
تونس	952	2,31%	26,26
المغرب	653	1,59%	45,76
المجموع الفرعي	37 342	90,71%	
المجموع	**41 168**	**100**	

المصدر: المركز الوطني لمعلومة احصائيات الجمارك.
نتائج مؤقتة

1- موجز لنتائج الميزان التجاري

الفترة : (2018/2005*) :

الحجم بالمليون دولار

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
الصادرات خارج مجال المحروقات	1 099	1 158	1 332	1 937	1 066	1 526	2 062	2 062	2 165	2 582	2 063	1 780	1 930	2 890
صادرات المحروقات	42 937	53 456	58 831	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	63752	60 304	35 724	28 246	33 261	38 338
مجموع الصادرات	45 036	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	65 917	62 886	37 787	30 026	35 191	41 168
الواردات	29 048	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	54 852	58 580	51 501	47 089	46 059	46 197